

الجامع العموم عن علم الكلام

للشيخ الامام حجة الاسلام العلامة في المنقول
والمعقول صاحب التأليف الكثيرة في الفروع
والأخلاق والأصول محمد بن محمد بن محمد
ابن أحمد الطوسي أبي حامد الغزالي
المتوفى سنة ٥٥٥ هـ

عتيت بنشرها وتصحيحها والتعليق عليها للمرة الأولى
سنة احدى وخمسين وثمانمائة وألف

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد بن عبد الله الدمشقي

ميجات بالمحكمة المختاطة * لثلاثين جاسر على طبعها راع السفلة

مقدمة صاحب التعليق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى بسط الارضين ورفع السموات وبر المخلوقات
فى ستة أيام * ثم استوى على عرشه يدبر الامر فلا يقع فى ملكه
الا ما اراد على اتم نظام * سبحانه وتعالى اتصف بصفات الجلال
والكمال * وتنزه عن سمات خلقه ليس كمثله شىء وهو الكبير المتعال *
أحمد حمد عبد عبد موله وأخلص له فى الالهية لاشريك
له ولا معين ولا صاحب ولا والد ولا ولد * وأصلى واسلم على من
ارسل بمحو الشرك وتبديد الأصنام وتحطيم الاوثان ونشر لواء
التوحيد ودفع من حرف الكلم عن مواضعه وكفر وجحد *
وعلى آله وأصحابه الذين اهتدوا بهديه صلى الله عليه وسلم ولقنوا
عقيدتهم من القرآن الحكيم منه آيات محكمات هن ام الكتاب
وأخر متشابهات ، ففهموا بحكمه وأمسكوا عن متشابهه ولم يخوضوا فيه
فكان لهم المنزلة الرفيعة والفضل العظيم *

﴿ اما بعد ﴾ فيقول ناشر هذه الرسالة المبارك محمد منير بن عبده
 اغا النقلي الدمشقي صاحب إدارة الطباعة المنيرية حماها الله وصانها
 من كل حاسد وصاحب رزية : قد كثر القيل والقال في هذه الأزمان
 في الخوض في صفات الله تعالى وما هو مذهب السلف والخلف
 والفت في ذلك رسائل ، ولما كان كل خير في اتباع من سلف وكل
 شرف في ابتداء من خلف قمت بنشر رسالة الامام حجة الاسلام الغزالي
 المسماة - الجوامع العوام عن علم الكلام - فانه أتى فيها بمذهب السلف
 والخلف و بين أن مذهب السلف هو العلم والاسلم والاحكم ،
 ولا يخفى على علماء عصرنا ماللامام الغزالي من المكانة لدى علماء
 الخلف ، وعلقت عليها بما تشد الحاجة اليه بعدمقابلتها وعرضها على
 نسختين * ووجدت الصعوبة في تصحيحها لان غالب نسخها فيه نقص
 وتحريف وتصحيف فجاءت والحمد لله غاية في الصحة . وأسأل
 الكريم ان يوفق الناس الى الرجوع الى ما كان عليه النبي صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه المكرمون واتباعهم المؤمنون انه على كل شيء
 قدير وبالاجابة جدير *

إدارة الطباعة المنيرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى تجلى لكافة عبادته بصفاته واسماؤه و تبه (١) عقول الطالبين فى بدياء كبريائه وقصر أجنحة الأفكار دون حمى عزته وتعالى بجلاله عن أن تدرك الأفهام كنه حقيقته * واستوفى (٢) قلوب أوليائه وخاصته واستغرق أرواحهم حتى احترقوا بنار محبته * وبهتوا فى اشراق أنوار عظمتهم * وخرست ألسنتهم عن الثناء على جمال حضرته إلا بما أسمعه من اسمائه وصفاته * وأنبأهم على لسان رسوله محمد ﷺ خير خليقته * وعلى أصحابه وعترته * (أما بعد) فقد سألتنى أرشدك الله عن الاخبار الموهمة للتشبيه عند الرعا (٣) والجهال من الحشوية الضلال حيث اعتقدوا فى الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه من الصورة والبدن والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار وما يجرى مجراه مما أخذوه من ظواهر الاخبار وصورها، وإنهم زعموا أن معتقدهم فيه معتقد السلف، وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف وأن أبين ما يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه فى هذه الاخبار واكشف فيه الغطاء عن الحق وأميز ما يجب البحث عنه عما يجب الامساك والكف من الخوض فيه، فاجبتك الى طلبتك متقربا الى الله سبحانه وتعالى باظهار الحق الصريح من غير مdahنة ومراقبة جانب ومحافضة على تعصب لمذهب ذى مذهب، فالحق أولى بالمراقبة والصدق والانصاف أولى بالمحافظة عليه،

(١) فى بعض النسخ « وتاهت » وما هنا أنسب بسابق الكلام ولا حقه
(٢) فى نسخة « واستوى » (٣) هو بفتح أوله السفلة من الناس الواحد رعاة

وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّسْدِيدَ وَالتَّوْفِيقَ وَهُوَ بِاجَابَةِ دَاعِيهِ حَقِيقٌ ، وَهَذَا أَنَا رَتَبْتُ الْكِتَابَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ ، بَابٌ فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ ؛ وَبَابٌ فِي الْبَرَاهَانِ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِيهِ مَذْهَبُ السَّلَفِ وَأَنَّ مَنْ خَالَفَهُمْ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ، وَبَابٌ فِي فُصُولِ (١) مُتَفَرِّقَةٍ نَافِعَةٍ فِي هَذَا الْفَنِّ .

﴿ الباب الأول في شرح اعتقاد السلف في هذه الأخبار ﴾

(اعلم) أَنَّ الْحَقَّ الصَّرِيحَ الَّذِي لَا مَرَاءَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَائِرِ هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ - أَعْنَى مَذْهَبَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ - وَهَذَا أَنَا أَوْرَدْتِيَانَهُ وَبَيَّانَهُ بِرَهَانِهِ فَأَقُولُ : حَقِيقَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا - أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ عَوَامِ الْخَلْقِ يُجِبُّ عَلَيْهِ فِيهِ سَبْعَةُ أُمُورٍ * التَّقْدِيسُ * ثُمَّ التَّصْدِيقُ * ثُمَّ الْاعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ * ثُمَّ السَّكُوتُ * ثُمَّ الْإِمْسَاكُ * ثُمَّ الْكَفُّ * ثُمَّ التَّسْلِيمُ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ ، أَمَا التَّقْدِيسُ فَأَعْنَى بِهِ تَنْزِيهِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ الْجَسَمِيَّةِ وَتَوَاتُبِهَا ، وَأَمَا التَّصْدِيقُ فَهُوَ الْإِيمَانُ بِمَا قَالَهُ ﷺ وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ حَقٌّ وَهُوَ فِيمَا قَالَهُ صَادِقٌ ، وَانَّهُ (٢) حَقٌّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ وَأَرَادَهُ ، وَأَمَا الْاعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ فَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ أَنَّ مَعْرِفَةَ مَرَادِهِ لَيْسَتْ عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِ . وَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ وَحَرْفَتِهِ ، وَأَمَا السَّكُوتُ فَانَّ لَا يَسْأَلُ عَنْ مَعْنَاهُ وَلَا يَخْوُضُ فِيهِ وَيَعْلَمُ أَنَّ سَوْأَ لِعَنَتِهِ بَدْعُهُ وَأَنَّهُ فِي خَوْضِهِ فِيهِ مَخَاطِرُ بَذِينَتِهِ وَأَنَّهُ يَوْشِكُ أَنْ يَكْفُرَ لَوْ خَاضَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ ، وَأَمَا الْإِمْسَاكُ فَانَّ لَا يَتَصَرَّفُ فِي تِلْكَ الْأَلْفَافِ بِالْتَّصْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ بُلْغَةً أُخْرَى وَالزِّيَادَةِ فِيهِ وَالتَّنْقِصَانِ مِنْهُ وَالْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ بَلْ لَا يَنْطِقُ إِلَّا بِذَلِكَ اللَّفْظِ وَعَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ مِنَ الْإِيرَادِ وَالْإِعْرَابِ وَالتَّصْرِيفِ وَالصَّيغَةِ ، وَأَمَا الْكَفُّ فَانَّ يَكْفُفُ بَاطِنَهُ عَنِ الْبَحْثِ عَنْهُ وَالتَّفَكُّرِ

فيه، وأما التسليم لاهله فإن لا يعتقد أن ذلك أن خفى عليه لعجزه فقد خفى على رسول الله ﷺ أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها، فلنشرحها وظيفة وظيفة إن شاء الله تعالى.

﴿الوظيفة الأولى﴾ التقديس ومعناه أنه إذا سمع اليد والاصبع في قوله ﷺ: «إن الله خمر طينة آدم بيده»، «وأن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن»، فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين: أحدهما - هو الوضع الأصلي - وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة أعني بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا بأن يتنجى عن ذلك المكان، وقد يستعار هذا اللفظ - أعني اليد - لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بحسم أصلاً كما يقال: البلدة في يد الأمير فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلاً، فعلى العامي وغير العامي أن يتحقق قطعاً ويقيناً أن الرسول عليه السلام لم يرد بذلك جسماً هو عضو مركب من لحم ودم وعظم وإن ذلك في حق الله تعالى محال (١) وهو عنه مقدس فإن خطرياً له أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم وإن كل جسم فهو مخلوق وعبادة المخلوق كفر وعبادة الصنم كفر لأنه مخلوق وكان مخلوقاً لأنه جسم فمن عبد

(١) كيف يعتقد هذا شخص يسمع قوله تعالى «ليس كمثل شيء» وهو السميع البصير» بل يعتقد أن الله يدا كما أخبر وبالمعنى الذي أرادوه هكذا يقال في كل صفة من صفات الرب جل جلاله بدون تأويل، والمصنف رحمه الله تعالى يقرب ذلك إلى إذا هاتنا فقط في ضرب الأمثلة بعد

جسما فهو كافر بإجماع الأئمة السلف منهم والخلف، سواء كان ذلك الجسم كثيفا كالجبال الصم الصلاب أو لطيفا كالهواء والماء، وسواء كان مظلما كالأرض أو مشرقا كالشمس والقمر والكواكب أو مشفالا لون له كالهواء، أو عظيما كالعرش والكرسي والسماء، أو صغيرا كالذرة والهباء، أو جمادا كالحجارة أو حيوانا كالإنسان، فالجسم صنم وذلك بقدر حسنه وجماله أو عظمه أو صغره أو صلابته وبقائه لا يخرج عن كونه صنما ومن نفى الجسمية عنه وعن يده وأصبعه فقد نفى العضوية واللحم والعصب وقدم الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث فلنعتقد بعده انه عبارة عن معنى من المعاني ليس بجسم ولا عرض في جسم يليق ذلك المعنى هنا بصفات الجلال والكبرياء فان كان لا يدري ذلك المعنى ولا يفهم كنه حقيقته فليس عليه في ذلك تكليف أصلا، ففرقة تأويله ومعناه ليس بواجب عليه بل واجب عليه أن لا يخوض فيه كاسيأتى *

(مثال آخر) اذا سمع الصورة من قوله عليه السلام: «ان الله خلق آدم على صورته» «وانى رأيت ربي في أحسن صورة» فينبغى أن يعلم ان الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة في أجسام مؤلفة مولدة مرتبة ترتيبا مخصوصا مثل الأنف والعين والقدم والحد التي هي أجسام وهى لحوم وعظام، وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة في جسم ولا هو ترتيب في أجسام كقوله: عرف صورته وما يجرى مجراه فليتحقق كل مؤمن ان الصورة في حق الله لم تطلق لارادة المعنى الأول الذى هو جسم لحمي وعظمي مركب من أنف وفم وخد فان جميع ذلك أجسام وهيئات في أجسام وخالق الأجسام والهيئات

كلها منزوعة عن مشابقتها وصفاتها (١) وإذا علم هذا يقينافهو مؤمن فان خطر له انه ان لم يرد هذا المعنى الذى أراده فينبغى أن يعلم أن ذلك لم يؤثر به بل أمره بأن لا يخوض فيه فانه ليس على قدر طاقته لكن ينبغى أن يعتقد انه أريد به معنى يليق بجلال الله وعظمته مما ليس بجسم ولا عرض فى جسم *

(مثال آخر) اذا قرع سمعه النزول فى قوله ﷺ (ينزل الله تعالى فى كل ليلة الى السماء الدنيا) فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق اطلاقا يقتضيه الى ثلاثة أجسام. جسم عال هو مكان لسا كنه. وجسم سافل كذلك. وجسم منتقل من السافل الى العالى ومن العالى الى السافل، فان كان من أسفل الى علو سمي صعودا وعروجا ورقيا، وان كان من علو الى أسفل سمي نزولا وهبوطا، وقد يطلق على معنى آخر ولا يقتضيه الى تقدير انتقال وحر كة فى جسم كما قال الله تعالى: (وأُنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج) وما رُئى البعير والبقر نازلا من السماء بالانتقال بل هى مخلوقة فى الأرحام ولا نزالها معنى لا محالة كما قال الشافعى رضى الله عنه: دخلت مصر فلم يفهموا كلامى فنزلت ثم نزلت ثم نزلت، فلم يرد به انتقال جسده الى أسفل فليتحقق المؤمن قطعاً ان النزول فى حق الله تعالى ليس بالمعنى الاول وهو انتقال شخص وجسده من علو الى أسفل فان الشخص والجسد أجسام والرب جل جلاله ليس بجسم، فان خطر له انه ان لم يرد هذا فما الذى أراد؟ فيقال له: أنت اذا اعجزت عن فهم نزول البعير من السماء فانت عن فهم نزول الله تعالى اعجز فليس هذا

(١) لأن هذا له مثل وشبه والله يقول ليس كمثله شيء فاذن كل ما جاء من هذا الباب نعتقه وثبته لله تعالى ونزعه عن المماثلة والمشابهة كما هو مذهب السلف ولا نقول ونصحف وننفي كما هو مذهب الجهمية

بعشك فادرجى واشتغل بعبادتك أو حرقك واسكت واعلم أنه أريد به معنى من المعاني التي يجوز أن يراد به النزول في لغة العرب ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته وإن كنت لا تعلم حقيقته وكيفيته *

﴿ مثال آخر ﴾ إذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى : (وهو القاهر فوق عباده) وفي قوله تعالى : (يخافون ربهم من فوقهم) فليعلم أن الفوق اسم مشترك يطلق لمعنيين أحدهما نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل يعني أن الأعلى من جانب رأس الأسفل ، وقد يطلق لفوقية الرتبة وبهذا المعنى يقال : الخليفة فوق السلطان والسلطان فوق الوزير [ويقال دخل فلان على الأمير مجلس فوق فلان] (١) وكما يقال : العلم فوق العمل والصياغة فوق الدباغة والاول يستدعى جسماً ينسب إلى جسم (والثاني) لا يستدعيه ، فليعتقد المؤمن قطعاً أن الأول غير مراد وبأنه على الله تعالى محال فإنه من لوازم الأجسام أو لوازم أعراض الأجسام وإذا عرف (٢) نفى هذا المحال فلا عليه أن لم يعرف أنه لماذا أطلق وماذا أريد [وقد خفف الله عنه هذه اللجة ، وأمثلة هذا كثيرة] (٣) فقس على ما ذكرناه ما لم تذكره *

﴿ الوظيفة الثانية ﴾ الإيمان والتصديق وهو أن يعلم قطعاً أن هذه الألفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته ، وأن رسول الله ﷺ صادق في وصف الله تعالى به فليؤمن بذلك وليوقن بأن ما قاله صدق وما أخبر عنه حق لا ريب

(١) هذه الزيادة من بعض النسخ الخطية وقد قلنا إن هذا مثل ضربه المصنف تقريباً لعقولنا وإيقال : الله فوق السموات ويشير بالأصبع نحو السماء كما فعل ذلك بحضرة الرسول ﷺ وأقر ذلك ، انظر صحيح مسلم (٢) في نسخة « وان عرف » (٣) الزيادة من النسخة الخطية *

فيه وليقل : آمنا وصدقنا . وإن ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله فهو كما وصفه . وحق بالمعنى الذى أراده . وعلى الوجه الذى قاله وإن كنت لاتقف على حقيقته ، فإن قلت : التصديق إنما يكون بعد التصور والإيمان إنما يكون بعد التفهم فهذه الألفاظ إذا لم يفهم العبد معانيها كيف يعتقد صدق قائلها فيها ؟ فجوابك أن التصديق بالأمور الجمالية ليس بمحال وكل عاقل يعلم أنه أريد بهذه الألفاظ معان وإن كل اسم فله مسمى إذا نطق به من أراد مخاطبة قوم قصد ذلك المسمى فيمكنه أن يعتقد كونه صادقا مخبرا عنه على ما هو عليه فهذا معقول على سبيل الاجمال بل يمكن أن يفهم من هذه الألفاظ أمور جمالية غير مفصلة ويمكن التصديق بها كما إذا قال قائل : فى البيت حيوان أمكن أن يصدق دون أن يعرف أنه إنسان أو فرس أو غيره بل لو قال : فيه شيء أمكن تصديقه وإن لم يعرف ما ذلك الشيء فكذلك من سمع الاستواء على العرش فهم على الجملة أنه أريد بذلك نسبة خاصة إلى العرش فيمكنه التصديق قبل أن يعرف أن تلك النسبة هي نسبة الاستقرار عليه أو الإقبال على خلقه أو الاستيلاء عليه بالقهر أو معنى آخر من معانى النسبة فأمكن التصديق به (١) وإن قلت : فأى فائدة فى مخاطبة الخلق بما لا يفهمون ؟ فجوابك أنه قصد بهذا الخطاب تفهيم من هو أهله وهم الأولياء والراستخون فى العلم من العلماء وقد فهموا ، وليس من شرط من يخاطب العقلاء بكلام أن يخاطبهم بما يفهم الصبيان ، والعوام بالإضافة إلى العارفين كالصبيان بالإضافة إلى البالغين ولكن على الصبيان أن يسألوا البالغين عما يفهمونه وعلى البالغين أن يجيبوا الصبيان بأن هذا ليس من شأنكم ولستم من أهله فموضوع فى حديث غيره فقد قيل للجاهل :

(١) المتبادر من هذا إلى الذهن أن الله تعالى استوى على العرش وأنه ليس كشأنه شيء

(فاسألوا أهل الذکر ان کنتم لاتعلمون) فان كانوا يطبقون فهمه فمفهوم والا قالوا لهم : (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) ف(لاتسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤکم) مالکم ولهذا السؤال ؟ هذه معان الايمان بها واجب والكيفية مجهولة أى مجهولة لكم والسؤال عنها بدعة كما قال مالك رضى الله عنه الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والايمان به واجب ، فاذن الايمان بالجليات التى ليست مفصلة فى الذهن ممكن ولكن تقديسه الذى هو نقي للمحال عنه ينبغى أن يكون مفصلا ، فان المنفى هى الجسمية ولوازمها ونفى بالجسم هنا الشخص المقدار الطويل العريض العميق الذى يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو الذى يدفع ما يطلب مكانه ان كان قويا ويندفع ويتنحى عن مكانه بقوة دافعة ان كان ضعيفا ، واما شرحنا هذا اللفظ مع ظهوره لأن العامى ربما لا يفهم المراد به .

(الوظيفة الثالثة) الاعتراف بالعجز ويجب على كل من لا يقف على كنه هذه المعانى وحقيقتها ولم يعرف تأويلها والمعنى المراد بها أن يقر بالعجز فان التصديق واجب وهو عن دركه عاجز فان ادعى المعرفة فقد كذب ، وهذا معنى قول مالك : الكيفية مجهولة يعنى تفصيل المراد به غير معلوم بل الراسخون فى العلم والعارفون من الاولياء ان جازوا (١) فى المعرفة حدود العوام . وجالوا فى ميدان المعرفة . وقطعوا من بوادىها آميالا كثيرة ، فما بقى لهم مما يبلغوه . وهو بين أيديهم . أكثر بل لانسبة لما طوى عنهم الى ما كشف لهم لكثرة المطوى . وقلة المكشوف بالاضافة اليه والاضافة الى المطوى المستور ، قال سيد الانبياء صلوات الله عليه : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما

أثبتت على نفسك، وبالإضافة الى المكشوف قال صلوات الله عليه: «أعرفكم بالله أخوفكم لله وأنا أعرفكم بالله» ولاجل كون العجز والقصور ضرورياً في آخر الأمر، بالإضافة الى منتهى الحال قال سيد الصديقين: «العجز عن درك الإدراك ادراك، فأوائل حقائق هذه المعاني بالإضافة الى عوام الخلق كاواخرها بالإضافة الى خواص الخلق فكيف لا يجب عليهم الاعتراف بالعجز؟»

﴿الوظيفة الرابعة﴾ السكوت عن السؤال وذلك واجب على العوام لانه بالسؤال متعرض لما لايطيقه وخائض فيما ليس أهلاً له فان سأل جاهلاً زاده جوابه جهلاً ورطه في الكفر من حيث لا يشعر، وان سأل عارفاً عجز العارف عن تفهيمه بل عجز عن تفهيم ولده مصلحته في خروجه الى المكتتب بل عجز الصائغ عن تفهيم التجار دقائق صناعته فان التجار وان كان بصير ابصناعته فهو عاجز عن دقائق الصياغة لانه انما يعلم دقائق النجر لاستغراقه العمر في تعلمه وممارسته فكذلك يفهم الصائغ الصياغة أيضاً صرف العمر الى تعلمه وممارسته وقبل ذلك لا يفهمه، فالمشغولون بالدنيا وبالعلوم التي ليست من قبيل معرفة الله عاجزون عن معرفة الأمور الالهية عجز كافة المعرضين عن الصناعات عن فهمها بل عجز الصبي الرضيع عن الأغذية بالخبز واللحم لقصوره في فطرته لالعدم الخبز واللحم ولا لانه قاصر على تغذية الأقوياء لكن طبع الضعفاء قاصر عن التغذي به فنأطعم الصبي الضعيف باللحم والخبز أو مكنه من تناوله فقد أهلكه، وكذلك العاى اذا طلب بالسؤال هذه المعاني يجب زجرهم ومنعهم وضربهم بالدرة كما كان يفعلهم صلى الله عليه وآله وسلم عن الآيات المتشابهات؛ وكافعله ﷺ في الانكار على قوم رآهم خاضوا في مسألة القدر وسألوا عنه فقال عليه السلام: «أفبهذا أمرتم» وقال «انما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال» أوظف

هذا معناه كما اشتهر في الخبر ، ولهذا أقول : يحرم على الوعاظ على رؤوس المنابر الجواب عن هذه الاسئلة بالخوض في التأويل والتفصيل بل الواجب عليهم الاختصار على ما ذكرناه وذكره السلف وهو المبالغة في التقديس ونفي التشبيه وأنه تعالى منزّه عن الجسمية وعوارضها وله المبالغة في هذا بما أراد حتى يقول كل ما خطر ببالكم وهمس في ضميركم وتصور في خاطركم (١) فאלله تعالى خالقها وهو منزّه عنها وعن مشابهتها وأن ليس المراد بالاخبار شيء من ذلك ، وأما حقيقة المراد فليست من أهل معرفتها والسؤال عنها فاشتغلوا بالتقوى فما أمركم الله تعالى به فافعلوه وما نهاكم عنه فاجتنبوه وهذا قد نهيتهم عنه فلا تسألوا عنه ومهما سمعتم شيئا من ذلك فاسكتوا وقولوا آمنا وصدقنا وما أوتينا من العلم الا قليلا وليس هذا من جملة ما أوتينا *

(الوظيفة الخامسة) الامساك عن التصرف في الفاظ واردة ويجب على عموم الخلق الجرد على الفاظ هذه الاخبار والامساك عن التصرف فيها من ستة أوجه: التفسير: والتأويل. والتصرف. والتفريع. والجمع. والتفريق *

(الاول) التفسير وأعني به تبديل اللفظ بلغة أخرى يقوم مقامها في العربية أو معناها بالفارسية أو التركية بل لا يجوز النطق باللفظ الوارد لان من الالفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية تطابقها؛ ومنها ما يوجد لها فارسية تطابقها لكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة العرب باستعارتها منها، ومنها ما يكون مشتركاً في العربية ولا يكون في العجمية كذلك، أما الاول فثالة لفظ الاستواء فإنه ليس له في الفارسية لفظ مطابق يؤدي بين الفرس من المعنى الذي يؤديه لفظ الاستواء بين العرب بحيث لا يشتمل على مزيدا يهام

اذ فارسيته أن يقال راسـت باسـتاد ، وهذان لفظان ، الأول ينـبـي عن انتصاب واستقامة فيما يتصوران ينحن ويعوج ، والثاني ينـبـي عن سكـون وثبات فيما يتصوران يتحرك ويضطرب واشعاره بهذه المعاني و اشارته اليها في العجمة أظهر من اشعار لفظ الاستواء و اشارته اليها ، فاذا تفاوت في الدلالة والاشعار لم يكن هذا مثل الاول وانما يجوز تبديل اللفظ بمثله المرادف له الذي لا يخالفه بوجه من الوجوه لا بما لا يباينه ولا يخالفه ولو بآذني شيء وأدقه وأخفاه .

(المثال الثاني) أن الأصـبـح يستعار في لسان العرب للنعمة يقال لفلان عندي أصـبـح أى نعمة ومعناها بالفارسية انكشـت وما جرت عادة العجم بهذه الاستعارة وتوسع العرب في التجوز والاستعارة أكثر من توسع العجم بل لانسـبـة لتوسع العرب الى جمود العجم فاذا حسن ارادة المعنى المستعار له في العرب وسميـح ذلك في العجم يفر القلب عن ماسـمـج ووجه السمع ولم يمل اليه فاذا تفاوت لم يكن التفسير تبديلاً بالمثـل بل بالخلاف ولا يجوز التبديل إلا بالمثـل .

(المثال الثالث) لفظ العين (١) فان من فـسـره قائما يفسره بأظهر معانيه فيقول هو جسم ، وهو مشترك في لغة العرب بين العضو الباصر وبين الماء والذهب والفضة وليس للفظ جسم - وهو مشترك - هذا الاشتراك ، وكذلك لفظ الجنب والوجه يقرب منة فلاجل هذا نرى المنع من التبديل والاقتصار على العربية ، فان قيل : هذا التفاوت ان ادعيتـمـوه في جميع الالفاظ فهو غير صحيح اذ لا فرق بين قولك خبز ونان وبين قولك لحم وكوشـت ، وان اعترف بان ذلك في البعض فامنع من التبديل عند التفاوت لا عند التماثل فالجواب أن الحق أن التفاوت في البعض لا في الكل فلعل لفظ اليد ولفظ دست يتساويان

(١) في النسخة المطبوعة سقط كلمة « لفظ »

في اللغتين وفي الاشتراك والاستعارة وسائر الأمور ولكن اذا انقسم الى ما يجوز والى ما لا يجوز وليس ادراك التمييز بينهما والوقوف على دقائق التفاوت جلياً سهلاً يسيراً على كافة الخلق بل يكثر فيه الاشكال ولا يتميز محل التفاوت عن محل التعادل فنحن بين أن نحسم الباب احتياطاً اذ لا حاجة ولا ضرورة الى التبديل وبين أن نفتح الباب ونقحم عموم الخلق في (١) ورطة الخطر فليت شعري أى الأمرين أحزم وأحوط، والمنظور فيه ذات الاله وصفاته وما عندى أن أعاقلاً متديناً لا يقربان هذا الأمر مخـطـر فان الخطر في الصفات الالهية يجب اجتنابه كيف وقد أوجب الشرع على الموطوءة العدة لبراءة الرحم وللحذر من خلط الانساب احتياطاً لحكم الولاية والموارثة وما يترتب على النسب فقالوا مع ذلك تجب العدة على العقيم والآيسة والصغيرة وعند العزل لان باطن الأرحام انما يطلع عليه علام الغيوب فانه يعلم ما في الأرحام، فلو فتحنا باب النظر الى التفصيل كناراً كين من الخطر فايجب العدة حيث لا علوق أهون من ركوب هذا الخطر فكما أن إيجاب العدة حكم شرعى فتحريم تبديل العرية حكم شرعى ثبت بالاجتهاد وترجيح طريق الاولى، ويعلم أن الاحتياط في الخبر عن الله وعن صفاته وعما أراده بالفاظ القرآن أهم وأولى من الاحتياط في العدة ومن كل ما احتاط به الفقهاء من هذا القبيل *

(أما التصريف الثاني) التأويل وهو بيان معناه بعد ازالة ظاهره وهذا لما أن يقع من العامى نفسه أو من العارف مع العامى أو من العارف مع نفسه بينه وبين ربه فبذه ثلاثة مواضع. الاول تأويل العامى على سبيل الاشتغال بنفسه وهو حرام يشبه خوض البحر المغرق بمن لا يحسن السباحة ولا شك في تحريم

ذلك، وبحر معرفة الله أبعد غورا وأكثر معاطب ومها لك من بحر الماء لان هلاك هذا البحر لاحياة بعده وهلاك بحر الدنيا لا يزيل الا الحياة الفانية وذلك يزيل الحياة الابدية فشتان ما بين الخطرين * الموضوع الثاني أن يكون ذلك من العالم مع العاصي وهو أيضا ممنوع، ومثاله أن يجرى (١) السباح الغواص في البحر مع نفسه عاجزا عن السباحة مضطرب القلب والبدن وذلك حرام لانه عرضة لخطر الهلاك فانه لا يقوى على حفظه في لجة البحر وأن قدر على جفظه في القرب من الساحل ولو أمره بالوقوف بقرب الساحل لا يطيعه وان أمره بالسكون عند النظام الأمواج واقبال التماسيح وقد فغرت فاهها للانتقام اضطرب قلبه وبدنه ولم يسكن على حسب مراده لقصور طاقته وهذا هو المثال الحق للعالم اذا فتح للعاصي باب التأويلات والتصرف في خلاف الظواهر، وفي معنى العوام الأديب والنحوى والمحدث والمفسر والفقهاء والمتكلم بل كل عالم سوى المتجردين لتعلم السباحة (٢) في بحار المعرفة القاصرين أعمارهم عليه الصارفين وجوهمهم عن الدنيا والشهوات المعرضين عن المال والجاه والخلق وسائر اللذات المخلصين لله تعالى في العلوم والأعمال العاملين بجميع حدود الشريعة وآدابها في القيام بالطاعات وترك المنكرات. المفرغين قلوبهم بالجملة عن غير الله تعالى الله المستحقين للدنيا بل الآخرة والفردوس الأعلى في جنب محبة الله تعالى، فهؤلاء هم أهل الغوص في بحر المعرفة وهم مع ذلك كله على خطر عظيم يهلك من العشرة تسعة الى أن سعدوا احد بالدر المكنون والسر المخزون (إن الذين سبقتم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) (و ربك يعلم ماتكن صدورهم وما يعلنون) الموضوع الثالث تاويل العارف

(١) في نسخة أن يجرى (٢) في بعض النسخ « المتجردين لتعلم السباحة »

مع نفسه في سر قلبه بينه وبين ربه وهو على ثلاثة أوجه فان الذي انقذ في سره انه المراد به من لفظ الاستواء والفوق مثلاً ما أن يكون مقطوعاً به . أو مشكوكاً فيه . أو مظنوناً ظناً غالباً فان كان قطعياً فليعتقده وان كان مشكوكاً فليجتنبه ولا يحكم على مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ من كلامه باحتمال يعارضه مثله من غير ترجيح بل الواجب على الشاك التوقف وان كان مظنوناً ، فاعلم ان للظن متعلقين . أحدهما ان المعنى الذي انقذ عنده هل هو جائز في حق الله تعالى أم هو محال ؟ والثاني أن يعلم قطعاً جوازها لكن ترد في أنه هل هو مراد باللفظ أم لا ؟ مثال الأول تأويل لفظ الفوق بالعلو المعنوي الذي هو المراد بقولنا السلطان فوق الوزير فانا لانفسك في ثبوت معناه لله تعالى لكننا بما تتردد في أن لفظ الفوق في قوله : (يخافون ربهم من فوقهم) هل أريد به العلو المعنوي أم أريد به معنى آخر يليق بجلال الله تعالى دون العلو بالمكان الذي هو محال على ما ليس بجسم ولا هو صفة في جسم ؟ ، ومثال الثاني تأويل لفظ الاستواء على العرش بانه أراد به النسبة الخاصة التي للعرش ونسبته ان الله تعالى يتصرف في جميع العالم ويدبر الامر من السماء الى الارض بواسطة العرش فانه لا يحدث في العالم صورة مالم يحدثه في العرش كما لا يحدث النقاش والكتاب صورة وكلية على اليباض مالم يحدثه في الدماغ بل لا يحدث البناء صورة الابنية مالم يحدث صورته في الدماغ فبواسطة الدماغ يدبر القلب امر عالمه الذي هو بدنه فربما تتردد في أن اثبات هذه النسبة للعرش الى الله تعالى هل هو جائز اما لوجوبه في نفسه أولا لانه أجرى به سنته وعادته وان لم يكن خلافاً محالاً كما أجرى عادته في حق قلب الانسان بأن لا يمكنه التدبير الا بواسطة الدماغ وان كان في قدرة الله تعالى تمكينه منه دون الدماغ لو سبقت به ارادته الازلية وحقت به الكلمة القديمة التي هي عليه فصار خلافاً ممتنعاً لا لقصور في ذات القدرة لكن لاستحالة ما يخالف الارادة القديمة والعلم

السابق الأزل ، ولذلك قال : (ولن تجد لسنة الله تبديلا) وإنما لا تبدل لوجوبها
وأنما وجوبها للصدور هاعن ارادة أزلية واجبة ونتيجة الواجب واجبة وتقيضها
محال وإن لم يكن محالا في ذاته ولكنه محال لغيره وهو افضاؤه الى أن ينقلب العلم
الأزلي جهلا ويمتنع نفوذ المشيئة الأزلية ، فإذا اثبات هذه النسبة لله تعالى مع
العرش في تدبير المملكة بواسطة ان كان جائزا عقلا فهل واقع وجودا ؟ هذا
مما قد يتردد فيه الناظر وربما يظن وجود هذا مثال الظن في نفس المعنى والأول
مثال الظن في كون المعنى مرادا باللفظ مع كون المعنى في نفسه صحيحا جائزا
ويبينهما فرقان لكن كل واحد من الظنين إذا انقذح في النفس وحاك في الصدر
فلا يدخل تحت الاختيار دفعه عن النفس ولا يمكنه أن لا يظن فإن للظن أسبابا
ضرورية لا يمكن دفعها ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ، لكن عليه وظيقتان
احدهما أن لا يدع نفسه تطمئن اليه جز ما من غير شعور بإمكان الغلط فيه ولا
ينبغي أن يحكم مع نفسه بموجب ظنه حكما جازما ، والثانية انه ان ذكره لم يطلق
القول بأن المراد بالاستواء كذا أو المراد بالفوق كذا إلا أنه حكم بما لا يعلم وقد
قال الله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) لكن يقول : انا اظن أنه كذا
فيكون صادقا في خبره عن نفسه وعن ضميره ولا يكون حكما على صفة الله ولا
على مراده بكلامه بل حكما على نفسه ونبأ عن ضميره ، فان قيل : وهل يجوز
ذكر هذا الظن مع كافة الخلق والتحدث به كما اشتمل عليه ضميره ؟ وكذلك
لو كان قاطعا فهل له أن يتحدث به ؟ قلنا : تحدته به إنما يكون على أربعة أوجه ،
فأما أن يكون مع نفسه أو مع من هو مثله في الاستبصار أو مع من هو مستعد
للاستبصار بذاته ولفظته وتجرده لطلب معرفة الله تعالى أو مع العاقل فان كان
قاطعا فله أن يتحدث نفسه به ويحدث من هو مثله في الاستبصار أو من هو متجرد
لطلب المعرفة مستعد له خال عن الميل الى الدنيا والشهوات والتعصبات للذهاب

وطلب المباحات بالمعارف والتظاهر بذكرها مع العوام : فمن انصف بهذه الصفات فلا بأس بالتحدث معه لأن الفطن المتعطش الى المعرفة للمعرفة لا لغرض آخر يحيك في صدره اشكال الظواهر ووربما يليق به تأويلات فاسدة لشدة شربه على الفرار عن مقتضى الظواهر (١) ومنع العلم أهله ظلم كبته الى غير أهله ، وأما العامي فلا ينبغي أن يتحدث به ، وفي معنى العامي كل من لا يتصف بالصفات المذكورة بل مثاله ما ذكرناه من اطعام الرضيع الاطعمة القوية التي لا يطيقها ، وأما المظنون فتحديثه مع نفسه اضطراب فان ما ينطوى عليه الذهن من ظن وشك وقطع لازال النفس (٢) يتحدث به ولا قدرة على الخلاص منه فلا يمنع منه فلا شك في منع التحدث به مع العوام بل هو أولى بالمنع من المقطوع ، أما تحديثه مع من هو في مثل درجته في المعرفة أو مع المستعده فيه نظر فيحتمل أن يقال : هو جائز ولا يزيد على أن يقول : أظن كذا وهو صادق ويحتمل المنع لأنه قادر على تركه وهو بذكره متصرف بالظن في صفة الله تعالى أو في مراده من كلامه وفيه خطروا باحته تعرف بنص . أو اجماع . أو قياس على منصوص ولم يرد شيء من ذلك بل ورد قوله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) *

فان قيل : يدل على الجواز ثلثه أمور ، الأول الدليل الذي دل على اباحة الصدق وهو صادق فانه ليس يميز الا عن ظنه وهو ظان ، الثاني أقاويل المفسرين في القرآن بالحدس والظن اذ كل ما قالوه غير مسموع من الرسول عليه السلام بل هو مستنبط بالاجتهاد ولذلك كثرت الاقاويل وتعارضت ، والثالث اجماع التابعين على نقل الاخبار المتشابهة التي نقلها آحاد الصحابة ولم تتواتر ، وما اشتمل عليه الصحيح الذي نقله العدل عن العدل فانهم جوزوا روايته ولا يحصل بقول العدل الا الظن *

(١) في النسخة الخطية لشدة نفوره عن الظاهر ، وهما بمعنى (٢) أى الانسان

والجواب عن الأول ان المباح صدق لا يخشى منه ضرر وبث هذه الظنون لا يخلو عن ضرر فقد يسمعه من يسكن اليه ويعتقده جزماً فيحكم في صفات الله تعالى بغير علم وهو خطر والنفوس نافرة عن اشكال الظواهر فاذا وجد مستروحاً من المعنى ولو كان مظلوناً (١) سكن اليه واعتقده جزماً وماوربما يكون غلطاً فيكون قد اعتقد في صفات الله تعالى بما هو الباطل أو حكم عليه في كلامه بما لم يرد به ، وأما الثاني وهو أقاويل المفسرين بالظن فلا نسلم ذلك فيما هو من صفات الله تعالى كالاستواء والرفق وغيره بل لعل ذلك في الأحكام الفقهية أو في حكايات أحوال الأنبياء والكفار والمواعظ والأمثال . وما لا يعظم خطر الخطأ فيه ، وأما الثالث فقد قال قائلون : لا يجوز ان يعتمد في هذا الباب الا ما ورد في القرآن أو تواتر عن الرسول ﷺ أو ترايفيد العلم فأما أخبار الآحاد فلا يقبل فيه ولا تشتغل بتأويله عند من يميل الى التأويل ولا بروايته عند من يقتصر على الرواية لان ذلك حكم بالمظنون واعتقاد عليه وما ذكره ليس يبعد لكنه مخالف لظاهر ما درج عليه السلف فانهم قبلوا هذه الأخبار من العدول ورووها وصححوها فالجواب من وجهين ، أحدهما أن التابعين كانوا قد عرفوا من أدلة الشرع انه لا يجوز اتهام العدل بالكذب لاسيما في صفات الله تعالى ، فاذا روى الصديق رضي الله عنه خبراً وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : كذا فرد روايته تكذيباً له ونسبة له الى الوضع أو الى السهو (٢) [وأما المؤمنون] (٣) فقبلوه وقالوا : قال أبو بكر قال رسول الله عليه السلام : وقال أنس : قال رسول الله عليه السلام وكذا في التابعين ، فالآن اذا ثبت عندهم بادلة الشرع انه لا سبيل الى اتهام العدل التقى من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فمن أين يجب أن لا ياتهم ظنون الآحاد وان ينزل الظن منزلة نقل العدل مع أن بعض

(١) في النسخة أو مظلوناً ، (٢) في نسخة ، والسهو « (٣) الزيادة من الخطية

الظن اثم فاذا قال الشارع : ما أخبركم به العدل فصدقه واقبلوه وانقلوه وأظهروه فلا يلزم من هذا أن يقال ما حدثكم به نفوسكم من ظنونكم فاقبلوه وأظهروه وارووا عن ظنونكم وضماؤكم ونفوسكم ما قالته فليس هذا في معنى المنصوص ، ولهذا نقول مارواه غير العدل من هذا الجنس ينبغي أن يعرض عنه ولا يروى ويحتاط فيه أكثر مما يحتاط في المواعظ والآمال وما يجري مجراها والجواب الثاني أن تلك الأخبار روتها الصحابة لانهم سمعوها يقينا فأنقلوا إلا ما يتقنوه والتابعون قبلوا [ذلك] ورووه وما قالوا قال رسول الله ﷺ كذا بل قالوا قال فلان قال رسول الله عليه السلام : كذا ، وكانوا صادقين وما أهملوا روايته لاشتمال كل حديث على فوائد سوى اللفظ الموهوم عند العارف معنى حقيقيا يفهمه منه ليس ذلك ظنيا في حقه ، مثاله رواية الصحابي عن رسول الله عليه السلام قوله « ينزل الله تعالى كل ليلة الى السماء الدنيا فيقول هل من داع فاستجب له هل من مستغفر فأغفر له » الحديث فهذا الحديث سيق لنهاية الترغيب في قيام الليل وله تأثير عظيم في تحريك الدواعي للتهجد الذي هو أفضل العبادات فلوترك هذا الحديث لبطلت هذه الفائدة العظيمة ولا سبيل الى اهمالها وليس فيه الايهام لفظ النزول عند الصبي . والعامي الجاري مجرى الصبي ، وما أهون على البصير أن يغرس في قلب العامي التنزيه والتقدیس عن صورة النزول بأن يقول له : ان كان نزوله الى السماء الدنيا لیس معنا نداءه وقوله فما أسمعنا فأى فائدة في نزوله ؟ ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا فهذا القدر يعرف العامي ان ظاهر النزول باطل بل مثاله أن يريد من في المشرق اسماع شخص في المغرب ومناداته فيتقدم الى المغرب باقدام معدودة وأخذ يناديه وهو يعلم انه لا يسمع فيكون نقله الأقدام عملا باطلا وفعل كفعل المجانين فكيف يستقر مثل هذا في قلب عاقل ؟ بل يضطر بهذا القدر كل عامي الى أن يتيقن ان

المراد به معنى (١) النزول وكيف وقد علم استحالة الجسمية عليه واستحالة الانتقال على غير الأجسام كاستحالة النزول من غير انتقال (٢) فاذا الفائدة فى نقل هذه الأخبار عظيمة والضرر يسير فأتى يساوى هذا حكاية الظنون المنقذة فى الأنفس؟ فهذه سبل تجاذب طرق الاجتهاد فى إباحة ذكر التأويل المظنون أو المنع، ولا يعد ذكر وجه ثالث وهو أن ينظر إلى قرائن حال السائل والمستمع فإن علم أنه ينتفع به ذكره وإن علم أنه يتضرر تركه وإن ظن أحد الأمرين كان ظنه كالعلم فى إباحة الذكر، وكم من إنسان لا تتحرك داعيته باطنا إلى معرفة هذه المعانى ولا يحيك فى نفسه أشكال من ظواهرها فذكر التأويل معه مشوش، وكم من إنسان يحيك فى نفسه أشكال الظاهر حتى يكاد أن يسوء اعتقاده فى الرسول عليه السلام وينكر قوله الموهوم، فمثل هذا لو ذكر معه الاحتمال المظنون بل مجرد الاحتمال الذى ينبوعه اللفظ انتفع به ولا بأس بذكره معه فانه دواء لدائه وإن كان داء فى غيره ولكن لا ينبغى أن يذكر على رؤس المنابر لأن ذلك يحرك الدواعى الساكنة من أكثر المستمعين وقد كانتواعه غافلين وعن أشكاله منفكين، ولما كان زمان السلف الأول

(١) فى النسخة المطبوعة « إن يتيقن نفي صورة النزول » وظاهر هذا أنه يجب على العامى أن يعتقد نفي النزول عن الله تعالى وهذا غلط ظاهر وخلاف ظواهر النصوص، بل يجب أن يثبت لله النزول كما ورد فى الحديث وأنه ليس كمثله شئ ولا محالة (٢) هذا فى حق الحادث ولا يلزم فى القديم ذلك وهل يعقل من أحد انتسب إلى الاسلام وعمل بالأحكام يعتقد أن الله تعالى يتصف بالنزول كنزول الحادث أن هذا لمن العجائب، وقد يزداد العبد نشأ طاعدا ما يقرع سمعه أن الرب ينزل آخر الليل إلى السماء الدنيا فيقوى على إطالة التهجد وإخلاص عمله والاكثار من الذكرو التسبيح

زمان سكون القلب بالغوا في الكف عن التأويل خيفة من تحريك الدواعي وتشويش القلوب فمن خالفهم في ذلك الزمان فهو الذي حرك الفتنة وألقى هذه الشكوك في القلوب مع الاستغناء عنه فباء بالاثم ، أما الآن وقد فشا ذلك في بعض البلاد فالعذر في اظهار شيء من ذلك رجاء لاماطة الأوهام الباطلة عن القلوب أظهر واللوم عن قائله أقل *

فان قيل : فقد فرقت بين التأويل المقطوع . والمظنون فيما يحصل القطع بصحة التأويل ؟ قلنا : بأمرين ، أحدهما أن يكون المعنى مقطوعاً بثبوت الله تعالى كفوقية المرتبة والثاني أن لا يكون اللفظ الاحتمالا لأمرين وقد بطل أحدهما وتعين الثاني ، مثاله قوله تعالى : (وهو القاهر فوق عباده) فانه ان ظهر في وضع اللسان أن الفوق لا يحتمل إلا فوقية المكان أو فوقية الرتبة وقد بطل فوقية المكان لمعرفة التقديس لم يبق إلا فوقية الرتبة كما يقال السيد فوق العبد والزوج فوق الزوجة . والسلطان فوق الوزير فأن الله فوق عباده بهذا المعنى (١) ، وهذا كالمقطوع به في لفظ الفوق وانه لا يستعمل في لسان العرب إلا في هذين المعنيين أما لفظ الاستواء الى السماء وعلى العرش ربما لا ينحصر مفهومه في اللغة هذا الانحصار ، واذا تردد بين ثلاثة معان معنيين جائز ان على الله تعالى ومعنى واحد هو الباطل فتزيله على أحد المعنيين الجائزين أن يكون بالظن . وبالإحتمال المجرد ، وهذا تمام النظر في الكف عن التأويل (٢) *

(١) أقول : وهذا بالمعنى الذي أراد أيضاً يحتاج الى أن يقال فوقية في الرتبة ليس كمثلها شيء فاذن ترك اللفظ على ظاهره وثبته الله تعالى منزهين ذلك عن كل ما لا يليق

به جل جلاله ونسكون موافقين لمذهب السلف في الاثبات والتفويض *

(٢) قد أطال المصنف نفسه في هذا البحث وأظن فيه وهو لا يحتمل كل هذا بل على الفطن العاقل المتدين أن يعتقد أن الله استوى على عرشه فوق سمواته لا يورد

(التصرف الثالث) الذى يجب الامساك عنه التصريف ، ومعناه انه اذا ورد قوله تعالى : (استوى على العرش) فلا ينبغي أن يقال : مستو . ويستوى لأن المعنى يجوز ان يختلف لأن دلالة قوله هو مستو على العرش على الاستقرار أظهر من قوله (رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش) الآية بل هو كقوله (خلق لكم ما فى الارض جميعا ثم استوى الى السماء) فان هذا يدل على استواء قد انقضى من اقبال على خلقه أو على تدبير المملكة بواسطته فى تغيير التصاريف ما يوثق فى تغيير الدلالات والاحتمالات فليجتنب التصريف كما يجتنب الزيادة فان تحت التصريف الزيادة والنقصان .

(التصرف الرابع) الذى يجب الامساك عنه القياس . والتفريع مثل أن يرد لفظ اليد فيجوز اثبات الساعد والعضد والكف مصيرا الى أن هذا من لوازم اليد وإذا ورد الأصبع لم يحز ذكر الامله كما لا يجوز ذكر اللحم والعظم والعصب وان كانت اليد المشهورة لاتفك عنه ، وأبعد من هذه الزيادة اثبات الرجل عند ورود اليد واثبات الفم عند ورود العين أو عند ورود الضحك واثبات الأذن والعين عند ورود السمع والبصر ، وكل ذلك محال وكذب وزيادة ، وقد يتجاسر بعض المحققين من المشبهة الحشوية فلذلك ذكرناه .

(التصرف الخامس) الجمع بين المتفرقات (١) ولقد بعد عن التوفيق من صنف كتابا فى جمع هذه الاخبار خاصة ورسم فى كل عضو بابا فقال : باب فى اثبات الرأس . و باب فى اليد الى غير ذلك وسماه كتاب الصفات فان هذه كلمات متفرقة صدرت من رسول الله عليه السلام فى أوقات متفرقة متباعدة اعتمادا

و يثبت معنى ذلك منزها بقوله ليس كمثل شئ وهو السميع البصير ولا حاجة الى دخول انسان الى ما رزق لا خروج له منه الابتأ ويلات حادثة ليس عليها امارات من علم (١) فى النسخة المطبوعة ولا يجمع بين متفرق .

على قرائن مختلفة تفهم السامعين معاني صحيحة فاذا ذكرت مجموعة على مثال خلق الانسان صار جمع تلك المتفرقات في السمع دفعة واحدة قرينة عظيمة في تأكيد الظاهر وإيهام التشبيه وصار الاشكال في أن الرسول عليه السلام لم نطق (١) بما يؤهم خلاف الحق ؟ أعظم في النفس وأوقع بل الكلمة الواحدة يتطرق اليها الاحتمال ، فاذا اتصل به ثمانية وثلاثة ورابعة من جنس واحد صار متواليا يضعف الاحتمال بالاضافة الى الجملة ولذلك يحصل من الظن بقول المخبرين وثلاثة ما لا يحصل بقول الواحد بل يحصل من العلم القطعي بخبر التواتر ما لا يحصل بالآحاد ، ويحصل من العلم القطعي باجتماع التواتر ما لا يحصل بالآحاد ، وكل ذلك نتيجة الاجتماع اذ يتطرق الاحتمال الى قول كل عدل والى كل واحدة من القرائن فاذا انقطع الاحتمال أو ضعف فلذلك لا يجوز جمع المتفرقات .

(التصرف السادس) التفريق بين المجتمعات فكما لا يجمع بين متفرقات فلا يفرق بين مجتمعاتها (٢) فان كل كلمة سابقة على كلمة أو لاحقة لها مؤثرة في تفهيم معناها مطلقا ومراجعة الاحتمال الضعيف فيه فاذا فرقت وفصلت سقطت دلالتها مثاله قوله تعالى : (وهو القاهر فوق عباده) لا تسلط على ان يقول الفائل هو فوق لانه اذا ذكر القاهر قبله ظهرت دلالة الفوق على الفوقية التي للقاهر مع المقهور وهي فوقية الرتبة ولفظ القاهر يدل عليه بل لا يجوز أن يقول : وهو القاهر فوق غيره بل ينبغي أن يقول فوق عباده لأن ذكر العبودية في وصفه في الله فوقه يؤكد احتمال فوقية السيادة اذ يحسن أن يقال : زيد فوق عمرو وقبل أن يتبين تفاوتهما في معنى السيادة والعبودية أو غلبة القهر أو نفوذ الأمر بالسلطنة أو بالابوة أو بالزوجية فهذه الامور يغفل عنها العلماء فضلا عن العوام فكيف يسלט العوام في مثل ذلك على التصرف بالجمع والتفريق والتأويل والتفسير

(١) سنقط من النسخة الخطية لفظ «لم» (٢) في النسخة المطبوعة «بين مجتمعة»

وأنواع التغير ، ولأجل هذه الدقائق بالغ السلف في الجود والاقتصار على موارد التوقيف كما ورد على الوجه الذي ورد وباللفظ الذي ورد والحق ما قالوه والصواب ما رآه فأمم المواضع بالاحتياط هو ما تصرفه في ذات الله وصفاته وأحق المواضع بالجامع اللسان وتقييده عن الجريان فيما يعظم فيه الخطر وأى خطر أعظم من الكفر ٥

(الوظيفة السادسة) في الكف بعد الامساك، وأعني بالكف كف الباطن عن التفكير في هذه الأمور فذلك واجب عليه كما وجب عليه امساك اللسان عن السؤال والتصرف ، وهذا أثقل الوظائف وأشدّها وهو واجب كما وجب على العاجز الزمن أن لا يخوض غمرة البحار (١) وان كان يتقاضاه طبعه أن يغوص في البحار (٢) ويخرج دررها وجواهرها ولكن لا ينبغي أن يغره نقاسية جواهرها مع عجزه عن نيلها بل ينبغي أن ينظر الى عجزه وكثرة معاطبها ومهلكها ويتفكر أنه ان فاتته نفائس البحار فما فاتته الازيادات وتوسعات في المعيشة وهو مستغن عنها فان غرق أو التقمه تمساح فاته أصل الحياة ٥ فان قلت : ان لم ينصرف قلبه من التفكير والتشوف الى البحث فما طريقه؟ قلت : طريقه أن يشغل نفسه بعبادة الله وبالصلاة وقراءة القرآن والذكر فان لم يقدر فعلم آخر لا يناسب هذا الجنس من لغة . أو نحو . أو خط . أو طب . أو فقه فان لم يمكنه فبحرفة أو صناعة ولو الحارثة والحيا كنهان لم يقدر فليعب أو ليهو وكل ذلك خير له من الخوض في هذا البحر البعيد غوره وعمقه العظيم خطره وضرره ، بل لو اشتغل العاى بالمعاصى البدنية ربما كان أسلم له من أن يخوض في البحث عن معرفة الله تعالى فان ذلك غايته الفسق وهذا عاقبته الشرك وان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ؛ فان قلت : العاى اذا لم تسكن نفسه الى

الاعتقادات الدينية الابدليل فهل يجوز أن يذكر له الدليل ؟ فان جوزت ذلك فقد رخصت له في التفكير والنظر وأي فرق بينه وبين غيره ؟ الجواب اني أجوز له أن يسمع الدليل على معرفة الخالق ووحدانيته . وعلى صدق الرسول . وعلى اليوم الآخر ولكن بشرطين ، أحدهما أن لا يزاومعه على الأدلة التي في القرآن . والآخر أن لا يمارى فيه الامراء ظاهرا ولا يتفكر فيه الاتفكرا سهلا جليا ولا يعم في التفكير ولا يوغل غاية الايغال في البحث وأدلة هذه الامور الاربعة ما ذكر في القرآن ، أما الدليل على معرفة الخالق فثل قوله تعالى : (قل من يرزقكم من السماء والارض أم من يملك السمع والابصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الامر فسيقولون الله) وقوله تعالى : (أفلم ينظروا الى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج والارض مددناها وألقينا فيها راسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد) وكقوله (فلينظر الانسان إلى طعامه أنا صيبنا الماء صبا ثم شققنا الارض شققا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكة وأبا) وقوله : (ألم نجعل الارض مهادا والجبال أوتادا) الى قوله (وجنات ألفافا) وأمثال ذلك وهي قريب من خمسمائة آية جمعناها في كتاب جواهر القرآن بهانبيغي أن يعرف الخلق جلال الله الخالق وعظمته لاقول المتكلمين أن الأعراض حادثة وأن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة فهي حادثة ثم الحادث يفتقر الى محدث فان تلك التقسيمات . والمقدمات واثباتها بادلها الرسمية يشوش قلوب العوام والدلالات الظاهرة القريبة من الافهام على ما في القرآن تنفعهم وتسكن نفوسهم وتغرس في قلوبهم الاعتقادات الجازمة ، وأما الدليل على الوحدانية فيقع فيه بما في القرآن من قوله (لو كان فيهما آلهة

إلا الله لفسدنا) فان اجتماع المدبرين سبب افساد أمر التدبير ، وبمثل قوله :
(لو كان معه آلهة كما يقولون اذاً لا يتغوا إلى ذى العرش سيلا) وقوله تعالى :
(ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله اذا ذهب كل إله بما خلق ولعلا
بعضهم على بعض) *

وأما صدق الرسول في استدلاله عليه بقوله تعالى : (قل لئن اجتمعت الأنس
والجن على أن يأتيوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً)
وبقوله تعالى (فأتوا بسورة من مثله) وقوله تعالى : (قل فأتوا بعشر سور مثله
مفتريات) وأمثاله .

وأما اليوم الآخر في استدلاله عليه بقوله (قال من يحيى العظام وهي رميم قل
يحييها الذى أنشأها أول مرة) وبقوله (أحسب الإنسان أن يترك سداً ألم يك
نطقاً من مئى مئى) الى قوله : (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) وبقوله :
(يا أيها الناس ان كنتم فى ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب) الى قوله (فاذا
أنزلنا عليها الماء اهترت وربت ان الذى أحياها لمحي الموتى) وأمثال ذلك كثير
فى القرآن . فلا ينبغي أن يزداد عليه .

(فان قيل) : فهذه الأدلة التى اعتمدها المتكلمون وقرروا وجه دلائلها فاف
بالهم يتمتعون عن تقرير هذه الأدلة ولا يمنعونها وكل ذلك مدرك بنظر العقل
وتأمله ، فان فتح للعامى باب النظر فليفتح مطلقاً وليس دعيه طريق النظر رأساً
وليكلف التقليد من غير دليل : (الجواب أن الأدلة تنقسم الى ما يحتاج فيه
الى تفكر وتدقيق خارج عن طاقة العامى وقدرته . والى ما هو جلى سابق الى
الفهم . يادى الرأى من أول النظر بما يدركه كافة الناس بسهولة فهذا لا خطر
فيه وما يفترقى الى التدقيق فليس على أحد وسعه ، فأدلة القرآن مثل الغذاء ينتفع
به كل انسان وأدلة المتكلمين مثل الدواء ينتفع به آحاد الناس ويستضر به

الأكثرون بل أدلة القرآن كالماء الذي ينتفع به الصبي الرضيع والرجل القوى
وسائر الأدلة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا
ينتفع بها الصبيان أصلاً ، ولهذا قلنا : أدلة القرآن أيضاً ينبغي أن يصنى إليها
اصغاء إلى كلام جلي ولا يمارى فيه إلا مرءاً ظاهراً ولا يكلف نفسه تدقيق
الفكر وتحقيق النظر ، فمن الجلي أن من قدر على الابتداء فهو على الإعادة
أقدر كما قال : (هو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) وان التدبير
لا ينتظم في دار واحدة بمديرين فكيف ينتظم في كل العالم ، وإن من خلق علم
كما قال تعالى (ألا يعلم من خلق) ، فهذه الأدلة تجري للعوام مجرى الماء الذي جعل
الله منه كل شيء حي ، وما أخذته المتكلمون وراء ذلك من تقدير وسؤال وتوجيه
اشكال ثم اشتغال بحله فهو بدعة وضرره في حق أكثر الخلق ظاهر فهو الذي
ينبغي أن يتوقى ، والدليل على تضرر الخلق به المشاهدة ، والعيان ، والتجربة ، ومآثر
من الشر منذ نبغ المتكلمون وفشت صناعة الكلام مع سلامة العصر الأول
من الصحابة عن مثل ذلك ، ويدل عليه أيضاً أن رسول الله ﷺ والصحابة
بأجمعهم ما سلكوا في الحاجة مسلك المتكلمين في تقسيماتهم وتدقيقاتهم للعجز
منهم عن ذلك ، فلو علموا أن ذلك نافع لأطنبوا فيه ولخاضوا في تحرير الأدلة
خوضاً يزيد على خوضهم في مسائل الفرائض .

(فان قيل) : إنما مسكوا عنه لقلة الحاجة فان البدع انما نبغت بعدهم فعظم
حاجة المتأخرين وعلم الكلام راجع الى علم معالجة المرضى بالبدع فلما قلت
في زمانهم أمراض البدع قلت عنايتهم بجميع طرق المعالجة فالجواب من
وخجين . أحدهما انهم في مسائل الفرائض ما اقتصروا على بيان حكم الوقائع بل
وضعوا المسائل وفرضوا فيها ما تنقضي الدهور ولا يقع مثله لان ذلك مما
أمكن وقوعه فصنفوا عليه ورتبوه قبل وقوعه اذ علموا أنه لا ضرر في الخوض

فيه وفي بيان حكم الواقعة قبل وقوعها والعناية بازالة البدع ونزعها عن النفوس فلم يتخذوا ذلك صناعة لانهم عرفوا أن الاستمرار بالخوض فيه أكثر من الاتفاع ولولا أنهم كانوا قد حذروا من ذلك وفهموا تحريم الخوض لخاصوا فيه * والجواب الثاني أنهم كانوا محتاجين الى محاجة اليهود والنصارى في اثبات نبوة محمد ﷺ [والى اثبات الألوهية مع عبدة الأصنام] (١) والى اثبات البعث مع منكريه ثم ما زادوا في هذه القواعد التي هي أمهات العقائد على أدلة القرآن فن أقتعه ذلك قبلوه ومن لم يقنع به قتلوه، وعدلوا الى السيف والسنان بعد افشاء أدلة القرآن، وماركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية وترتيب المقدمات وتحرير طريق المجادلة وتذليل طرقها ومناجها كل ذلك لعلمهم بان ذلك مثار الفتن ومنبع التشويش، ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقنعه إلا السيف والسنان، فابعد يان الله يان ، على أننا ننصف ولا نتكران حاجة المعالجة تزيد بزيادة المرض وأن لطول الزمان وبعد العهد عن عصر النبوة تأثيرا في اثاره الاشكالات وأن للعلاج طريقين ، أحدهما الخوض في البيان والبرهان الى أن يصلح واحد يفسد به اثنان فان صلاحه بالاضافة الى الاكياس وفساده بالاضافة الى البله، وما أقل الاكياس وما أكثر البله والعناية بالأكثرين أولى * والطريق الثاني طريق السلف في الكف والسكوت والعدول الى الدرقة والوسط والسيف وذلك بما يقنع الأكثرين وإن كان لا يقنع الأقلين، وآية اقناعه ان من يسترق من الكفار من العبيد والاماء تراهم يسلمون تحت ظلال السيوف ثم يستمرون عليه حتى يصير طوعا ما كان في البداية كرها. ويصير اعتقادا جزما ما كان في الابتداء مراوشكا، وذلك بمشاهدة أهل الدين والمؤانسة بهم وسماع كلام الله ورؤية الصالحين وخبرهم، وقرائن من هذا الجنس تناسب طباعهم

مناسبة أشد من مناسبة الجدل والدليل، فإذا كان كل واحد من العلاجين يناسب قوما دون قوم وجب ترجيح الأنفع في الأكثر، فالمعاصرون للطبيب الأول المؤيد بروح القدس المكاشف من الحضرة الإلهية الموحى اليه من الخير البصير بأسرار عبادته وبواطنهم أعرف بالأصوب والأصلح قطعاً فسلوك سيئهم لا محالة أولى.

(الوظيفة السابعة) التسليم لأهل المعرفة ويأتي أنه يجب على العاقل أن يعتقد أن ما انطوى عنه من معاني هذه الظواهر وأسرارها ليس منطويًا عن رسول الله ﷺ وعن الصديق، وعن أكابر الصحابة، وعن الأولياء والعلماء الراغبين وأنه إنما انطوى عنه لعجزه وقصور معرفته فلا ينبغي أن يقيس بنفسه غيره فلا تقاس الملائكة بالحدادين وليس ما يخلو عنه مخاديع العجائز يلزم منه أن يخلو عنه خزائن الملوك فقد خلق الناس أشتاتاً متفاوتين كمعادن الذهب والفضة وسائر الجواهر: فانظر إلى تفاوتها وتباعد ما بينها صورة ولونا وخاصية ونفاة فكذلك القلوب معادن لسائر جواهر المعارف فبعضها معدن النبوة والولاية والعلم ومعرفة الله تعالى، وبعضها معدن للشهوات البهيمية والاخلاق الشيطانية بل ترى الناس يتفاوتون في الحرف والصناعات فقد يقدر الواحد بخفة يده وحذاقة صناعته على أمور لا يطعم الآخرف بلوغ أوائلها فضلاً عن غايتها، ولو اشتغل بتعلمه جميع عمره فكذلك معرفة الله تعالى بل كما ينقسم الناس إلى جبان عاجز لا يطبق النظر إلى النظام أمواج البحر وإن كان على ساحله، وإلى من يطبق ذلك ولكن لا يمكنه الخوض في أطرافه وإن كان قائماً في الماء على رجله، وإلى من يطبق ذلك لكن لا يطبق رفع الرجل عن الأرض اعتماداً على السباحة، وإلى من يطبق السباحة إلى حد قريب من الشط لكن لا يطبق خوض البحر إلى لجته والمواضع

المعرفة المخطرة والى من يطبق ذلك لكن لا يطبق الغوص فى عمق البحر الى مستقره الذى فيه نفائسه وجواهره؛ فهكذا مثال بحر المعرفة وتفاوت الناس فيه مثله حدو القذة بالقذة من غير فرق *

فان قيل : فالعارفون يحيطون بكال معرفة الله سبحانه حتى لا ينطوى عنهم شىء . قلنا : هيئات فقد بينا بالبرهان القطعى فى كتاب المقصد الاسنى فى معانى اسماء الله الحسنى أنه لا يعرف الله كنهه معرفته الا الله تعالى . وان الخلائق وان اتسعت معرفتهم وغزر علمهم فاذا أضيف ذلك الى علم الله سبحانه فما أوتوا من العلم الا قليلا لكن ينبغى أن يعلم أن الحضرة الالهية محيطة بكل ما فى الوجود اذ ليس فى الوجود الا الله وأفعاله فالكل من الحضرة الالهية كما أن جميع أرباب الولايات فى المعسكر حتى الحراس هم من المعسكر فهم من جملة الحضرة السلطانية وأنت لاتفهم الحضرة الالهية الا بالتثليل الى الحضرة السلطانية ، فاعلم أن كل ما فى الوجود داخل فى الحضرة الالهية ولكن كما أن السلطان له فى ملكته قصر خاص وفى فناء قصره ميدان واسع ولذلك الميدان عتبة يجتمع عليها جميع الرعايا ولا يمكنون من مجاوزة العتبة ولا الى طرف الميدان ثم يؤذن لخواص المملكة فى مجاوزة العتبة ودخول الميدان والجلوس فيه على تفاوت فى القرب والبعد بحسب مناصبهم ، ويربالم يترك الى القصر الخاص الا الوزير وحده ثم ان الملك يطلع الوزير من أسرار ملكه على ما يريد ويستأثر عنه بأمور لا يطلع عليها فكذلك ، فافهم على هذا المثال تفاوت الخلق فى القرب والبعد من الحضرة الالهية ، فالعتبة التى هى آخر الميدان موقف جميع العوام ومردم لاسيلا لهم الى مجاوزتها فان جاوزوا واحداهم استوجبوا الزجر والتشكيل ، وأما العارفون فقد جاوزوا العتبة وانسرحوا فى الميدان ولهم فيه جولان على حدود مختلفة فى القرب والبعد وتفاوت ما بينهم كثير وان اشتركو فى مجاوزة العتبة وتقدموا على العوام

المفترشين ، وأما حظيرة القدس في صدر الميدان فهي أعلى من أن يطأها أقدام العارفين وأرفع من أن يمتد إليها أبصار الناظرين بل لا يلبح ذلك الجنب الرفيع صغير وكبير إلا غرض من الدهشة والخيرة طرفه فاقلب اليه البصر خاسئا وهو حسير ، فهذا ما يجب على العاقل أن يؤمن به جملة وإن لم يحيط به تفصيلا فهذه هي الوظائف السبع الواجبة على عوام الخلق في هذه الاخبار التي سألت عنها ، وهي حقيقة مذهب السلف ، وأما الآن فنشتغل بأقامة الدليل على أن الحق هو مذهب السلف .

(الباب الثاني) في اقامة البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف ، وعليه برهانا عقلي . وسمعي أما العقلي فاثنان طي . وتفصيلي ، أما البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف فينكشف بتسليم أربعة أصول هي مسلبة عند كل عاقل .

(الاول) ان اعرف الخلق بصلاح أحوال العباد بالاضافة الى حسن المعاد هو النبي ﷺ . فان ما ينتفع به في الآخرة أو يضر لا سبيل الى معرفته بالتجربة كما عرف الطبيب اذا لاجال للعلوم التجريبية الا بما يشاهد على سبيل التكرار . ومن الذي رجع من ذلك العالم فادرك بالمشاهدة ما نفع وضرر وأخبر عنه ، ولا يدرك بقياس العقل فان العقول قاصرة عن ذلك والعقلاء باجمعهم معترفون بأن العقل لا يهتدى الى ما بعد الموت ولا يرشد الى وجه ضرر المعاصي ونفع الطاعات لا سيما على سبيل التفصيل والتحديد كما وردت به الشرائع بل أقروا بحملتهم ان ذلك لا يدرك الا بنور النبوة . وهي قوة وراء قوة العقل يدرك بها من أمر الغيب في الماضي والمستقبل أمور لا على طريق التعرف بالاسباب العقلية وهذا ما اتفق عليه الأوائل من الحكماء فضلا عن الأولياء والعلماء الراشخين القاصرين فظروا على الاقتباس من حضرة النبوة المقرين بقصور كل قوة سوى هذه القوة .

(الأصل الثاني) انه ﷺ افاض الى الخلق ما أوحى اليه من صلاح العباد (م ٣ - الجامع العوام)

في معادهم ومعاشهم وانه ما كتم شيئا من الوحي واخفاه وطواه عن الخلق فانه لم يبعث الا لذلك ولذلك كان رحمة للعالمين فلم يكن متهمافيه وعرف ذلك علما ضروريا من قرائن احواله في حرصه على اصلاح الخلق وشغفه بارشادهم الى صلاح معاشهم ومعادهم فترك شيئا ما يقرب الخلق الى الجنة ورضا الخالق الا دلم عليه وأمرهم به وحشهم عليه ولا شيئا ما يقربهم الى النار والى سخط الله الا حذرهم منه ونهاهم عنه وذلك في العلم والعمل جميعا *

(الاصل الثالث) ان أعرف الناس بمعاني كلامه واحرارهم بالوقوف على كنهه ودرك أسرارهم الذين شاهدوا الوحي والتزيل وعاصروه وصاحبوه بل لازموه آناء الليل والنهار مشمرين لفهم معاني كلامه وتلقيه بالقبول للعمل به أولا. وللنقل الى من بعدهم ثانيا. وللتقرب الى الله سبحانه وتعالى بسماعه وفهمه وحفظه ، ونشره وهم الذين حثهم رسول الله ﷺ على السماع . والفهم . والحفظ . والأداء فقال : «نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها فادأها كما سمعها ، الحديث ، فليت شعري أيتهم رسول الله ﷺ باخفائه وكتمانه عنهم؟ حاشا منصب النبوة عن ذلك ، أويتهم أولئك الأكابر في فهم كلامه وادراك مقاصده أويتهمون في اخفائه وأسارده بعد الفهم؟ أويتهمون في معاندته من حيث العمل ومخالفته على سبيل المكابرة مع الاعتراف بتفهمه وتكليفه ؟ فهذه أمور لا يتسع لتقديرها عقل عاقل *

(الاصل الرابع) انهم في طول عصرهم الى آخر أعمارهم مادعوا الخلق الى البحث . والتفتيش . والتفسير . والتأويل . والتعرض لمثل هذه الأمور بل بالغوا في زجر من خاض فيه وسأل عنه وتكلم به على ما استحكه عنهم ، فلو كان ذلك من الدين أو كان من مدارك الاحكام وعلم الدين لأقبلوا عليه ليلا ونهارا ودعوا اليه أولادهم وأهلهم وأشبهاره واعن ساق الجد في تأسيس أصوله وشرح

قوانينه تشميرا أبلغ من تشميرهم في تمهيد قواعد الفرائض والمواريث، فنعلم بالقطع من هذه الأصول أن الحق ما قالوه والصواب ما رأوه لاسيما وقد أثنى عليهم رسول الله ﷺ وقال: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»، وقال ﷺ: «ستفترق أمتي نيفا وسبعين فرقة الناجية منهم واحدة فقيل: من هم؟ فقال: أهل السنة والجماعة: فقيل وما أهل السنة، والجماعة؟ فقال: ما أنا عليه الآن (١) وأصحابي».

(البرهان الثاني) وهو التفصيل فنقول: ادعينا أن الحق هو مذهب السلف وأن مذهب السلف هو توظيف الوظائف السبع على عوام الخلق في ظواهر الأخبار المشابهة وقد ذكرنا برهان كل وظيفة معها وبرهان (٢) كونه حقا فمن يخالف ليت شعري أيخالف في قولنا الأول أنه يجب على العاقل التقديس للحق عن التشبيه ومشابهة الأجسام؟ أو في قولنا الثاني: أنه يجب عليه التصديق والإيمان: بما قاله الرسول عليه السلام بالمعنى الذي أراده، أو في قولنا الثالث: أنه يجب عليه الاعتراف بالعجز عن درك حقيقة تلك المعاني، أو في قولنا الرابع: أنه يجب عليه السكوت عن السؤال والخوض فيما هو وراء طاقته، أو في قولنا الخامس: أنه يجب عليه إمساك اللسان عن تغيير الظواهر بالزيادة والنقصان والجمع والتفريق، أو في قولنا السادس: أنه يجب عليه كف القلب عن التذكر فيه والفكر مع عجزه عنه، وقد قيل لهم: تفكروا في الخلق (٣) ولا تفكروا في الخالق، أو في قولنا السابع: أنه يجب عليه التسليم لأهل المعرفة من الأنبياء والأولياء. والعلماء الراسخين فهذه أمور يباينها برهانها ولا يقدر أحد على

(١) في النسخة الخطية «اليوم» بدل «الآن»، (٢) في المطبوعة «فهو برهان»
 (٣) في النسخة الخطية «تفكروا في خلق السموات ولا تفكروا في ذات الله سبحانه»

جحدھا وانكارھا ان كان من أهل التميز فضلا عن العلماء والعقلاء، فهذه هي البراهين العقلية *

(النقط الثاني) البرهان السمعي على ذلك وطريقه أن نقول: الدليل على أن الحق مذهب السلف أن تقيضه بدعة والبدعة مذمومة وضلالة والخوض من جهة العوام في التأويل والخوض بهم فيه من جهة العلماء بدعة مذمومة وكان تقيضه وهو الكف عن ذلك سنة محمودة فهنا ثلاثة أصول، أحدها أن البحث والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة، والثاني أن كل بدعة فهي مذمومة؛ والثالث أن البدعة إذا كانت مذمومة كان تقيضها وهي السنة القديمة محمودة ولا يمكن النزاع في شيء من هذه الأصول، فإذ اسلم ذلك ينتج أن الحق مذهب السلف * (فان قيل) فيم تنكرون على من يمنع كون البدعة مذمومة أو يمنع كون البحث والتفتيش بدعة. فينازع في هذين وان لم ينازع في الثالث لظهوره؟ فنقول: الدليل على إثبات الأصل الأول من كون البدعة مذمومة اتفاق الأمة قاطبة على ذم البدعة وزجر المبتدع وتعيير من يعرف بالبدعة وهذا مفهوم على الضرورة من الشرع وبذلك غير واقع في محل الظن فقدم رسول الله عليه السلام البدعة علم بالتواتر بمجموع أخبار يفيد العلم القطعي بجلتها وان كان الاحتمال يتطرق إلى أحادها، وذلك كعلمنا بشجاعة علي رضي الله عنه. أو سخاوة حاتم. وحب رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها وما يجري مجراه فانه علم قطعا بأخبار أحاد بلغت في الكثرة مبلغا لا يحتمل كذب ناقلها وان لم تكن أحداث تلك الأخبار متواترة، وذلك مثل ما روى عن رسول الله ﷺ انه قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضو أعليها بالنواجز وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»، وقال ﷺ: «اتبعوا ولا تبتدعوا وانما هلك من كان قبلكم لما ابتدعوا في دينهم

وتركوا سنن أنبيائهم وقالوا بآرائهم فضلوا وأضلوا ، وقال عليه السلام : « إذا مات صاحب بدعة فقد فتح على الإسلام فتح ، وقال عليه السلام : « ومن مشى إلى صاحب بدعة ليوقره فقد أعان على هدم الإسلام ، وقال عليه السلام : « ومن عرض عن صاحب بدعة بغضاله في الله ملاً » الله قلبه أمناً وإيماناً ومن انتهر صاحب بدعة رفع الله له مائة درجة ومن سلم على صاحب بدعة أو لقيه بالبشر أو استقبله بما يسره فقد استخف بما أنزل على محمد ﷺ ، وقال ﷺ : « إن الله لا يقبل لصاحب بدعة صوماً ولا صلاة ولا زكاة ولا حجاب ولا عمرة ولا جهاداً ولا صرفاً ولا عدلاً ولا يخرج من الإسلام كما يخرج السهم من الرمية أو كما تخرج الشعرة من العجين » فهذا وأمثاله مما يجاوز حد الحصر أفاد علما ضرورياً بكون البدعة مذمومة .
 ﴿ فان قيل ﴾ سلمنا أن البدعة مذمومة ولكن ما دليل الأصل الثاني وهو أن هذه بدعة ؟ فان البدعة عبارة عن كل محدث فلم قال الشافعي رضي الله عنه الجماعة في التراويح بدعة وهي بدعة حسنة ؟ وخوض الفقهاء في تفاريع الفقه ومناظرتهم فيها مع ما أبدعوه من نقض وكسر وفساد وضع وتركيب ونحوه من فنون مجادلة والزام كل ذلك مبدع لم يؤثر عن الصحابة شيء من ذلك فدل على أن البدعة المذمومة ما رفعت سنة مأثورة ولا نسلم أن هذا رافع لسنة ثابتة لكنه محدث ما خاض فيه الأولون أما لا اشتغالهم بما هو أهم منه وإما السلامة القلوب في العصر الأول عن الشكوك والترددات فاستغنوا لذلك وخاض فيه من بعدهم لمسيس الحاجة حيث حدثت الأهواء والبدع إلى أبطالها وإحجام متحلها .
 الجواب أما ما ذكرتموه من أن البدعة المذمومة ما رفعت سنة قديمة هو الحق وهذا بدعة رفعت سنة قديمة إذ كان سنة الصحابة المنع من الخوض فيه وزجر من سأل عنه والمبالغة في تأديبه ومنعه بفتح باب السؤال عن هذه المسائل والخوض بالعوام في غمرة هذه المشكلات على خلاف ما تواتر عنهم ، وقد

صح ذلك عن الصحابة بتواتر النقل عند التابعين من نقلة الآثار وسير السلف حجة لا يتطرق اليها ريب وشك كاتواتر خروضهم في مسائل الفرائض ومشاورتهم في الوقائع الفقهية وحصل العلم به أيضا باخبار آحاد لا يتطرق الشك الى مجموعها كما نقل عن عمر رضى الله عنه أنه سأله سائل عن آيتين متشابهتين؟ فعلاه بالدرة وكروى أنه سأله سائل عن القرآن أهو مخلوق أم لا؟ فتعجب عمر من قوله فأخذ يده حتى جاء به الى على رضى الله عنه فقال : يا أبا الحسن استمع ما يقول هذا الرجل قال : وما يقول يا أمير المؤمنين ؟ فقال الرجل : سألت عن القرآن مخلوق هو أم لا ؟ فوجم لها رضى الله عنه وطأطأ رأسه ثم رفع رأسه وقال سيكون لكلام هذا نبأ في آخر الزمان ولو وليت من أمره ما وليت لضربت عنقه ، وقد روى أحمد بن حنبل هذا الحديث عن أنى هريرة فهذا قول على بحضور عمر. وأنى هريرة رضى الله عنهم ولم يقول لاله ولا أحد ممن بلغه ذلك من الصحابة ولا عرف على رضى الله عنه في نفسه أن هذا سؤال عن مسألة دينية وتعرف الحكم كلام الله تعالى وطلب معرفة لصفة القرآن الذى هو معجزة دالة على صدق الرسول بل هو الدليل المعروف لاحكام التكليف فلم يستوجب طالب المعرفة هذا التشديد، فانظر الى فراصة على واشرافه على أن ذلك قرع لباب الفتنة وأن ذلك سيتشرفى آخر الزمان الذى هو موسم الفتن ومطيتها بوعده رسول الله ﷺ، وانظر الى تشديده وقوله: ولو وليت لضربت عنقه ، فمثل أولئك السادة الأكابر الذين شاهدوا الوحي والتزيل واطلعوا على أسرار الدين وحقائقه ، وقد قال ﷺ فى أحدهم (لولم أبعث لبعث عمر) وقال فى الثانى (أنامدينه العلم وعلى بابها) يزجرون السائل عن مثل هذا السؤال ثم يزعمون مدعاهم من المشغوفين بالكلام والمجادلة ومن لو أنفق مثل أحد ذهابا ما بلغ مدعاهم ولا نصيغه ان الحق والصواب قبول هذا السؤال والخصوص فى الجواب

وفتح هذا الباب ثم يعتقد فيه أنه محق وفي عمر. وعلى أنهم مبطلان هيئات ما أبدع
عن التحصيل وما أخلى عن الدين من قاس الملائكة بالحدادين ويرجح المجادلين
على الأئمة الراشدين والسلف ، فاذن عرف على القطع أن هذه بدعة مخالفة
لسنة السلف لا تحوز الفقهاء في التفاريع والتفاصيل فانه ما نقل عنهم زجر
عن الخوض فيه بل معانهم في الخوض ، وأما ما أبدع من فنون المجادلات فهي
بدعة مذمومة عند أهل التحصيل ذكرنا وجه ذمها في كتاب قواعد العقائد
من كتب الأحياء ، وأما مناظراتهم ان كان القصد منها التعاون على البحث
عن ما أخذ الشرع ومدارك الأحكام فهي سنة السلف ولقد كانوا يتشاورون
ويتناظرون في المسائل الفقهية كما نقل في مسألة الجدة وميراث الأم مع الزوج
والآب . ومسائل سواها نعم ان أبدعوا ألفاظا وعبارات للتنبيه على مقاصدهم
الصحيحة فلا حرج في العبارات بل هي مباحة لمن يستعيرها ويستعملها وان
كان مقصدهم المذموم من النظر في الأحكام دون الاعلام والالزام دون الاستعلام
فذلك بدعة على خلاف السنة الماثورة

(الباب الثالث في فصول متفرقة وأبواب نافعة في هذا الفن (١))
(فصل) ان قال قائل : ما الذي دعا رسول الله ﷺ الى اطلاق هذه
الالفاظ الموهمة مع الاستغناء عنها؟ أكان لا يدري أنه يوم التشنيه ويغلط الخلق
ويسوقهم الى اعتقاد الباطل في ذات الله تعالى وصفاته؟ وخاشا منصب النبوة أن
يخفى عليه ذلك، أو عرف لكن لم يبال بجهل الجبال وضلالة الضلال وهذا أبعد
وأشنع لانه بعث شارحاً لهما ملبساً ملغزاً وهذا اشكاله وقع في القلوب
حتى جربعض الخلق الى سوء الاعتقاد فيه فقالوا: لو كان نبيا لعرف الله ولوعرفه
لما وصفه بما يستحيل عليه في ذاته وصفاته ، ومالت طائفة أخرى الى

اعتقاد الظواهر وقالوا: لولم يكن حقاً لما ذكره كذلك مطلقاً ولعدل عنها إلى غيرها وأقرنها بما يزيل الإيهام عنها فأسيل حل هذا الاشكال العظيم؟
 (الجواب) أن هذا الاشكال منحل عند أهل البصيرة ، ويبانه أن هذه الكلمات ما جمعها رسول الله دفعة واحدة وما ذكرها وإنما جمعها المشبهة وقد بينا أن لجمعها من التأثير في الإيهام والتلبس على الأفهام ما ليس لأحاديث المتفرقة وإنما هي كلمات لهج بها عليه السلام في جميع عمره في أوقات متباعدة وإذا اقتصر منها على ما في القرآن والأخبار المتواترة رجعت إلى كلمات يسيرة معدودة وإن أضيف إليها الأخبار الصحيحة فهي أيضاً قليلة وإنما أكثر الروايات الشاذة الضعيفة التي لا يجوز التعويل عليها ثم ما تواتر منها أن صح نقلها عن العدول فهي آحاد كلمات وما ذكر ﷺ كلمة منها إلا مع قرائن وإشارات يزول معها الإيهام التشبيه وقد أدركها الحاضرون المشاهدون فإذا نقل الألفاظ مجردة عن تلك القرائن ظهر الإيهام وأعظم القرائن في زوال الإيهام المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى عن قبول هذه الظواهر ومن سبقته معرفته بذلك كانت تلك المعرفة ذخيرة له راسخة في نفسه مقارنة لكل ما يسمع فينمحق معه الإيهام انمحاقاً لا يشك فيه ويعرف هذا بأمثلة

(الاول) أنه ﷺ سمي الكعبة بيت الله تعالى وإطلاق هذا يومه عند الصبيان وعند من تقرب درجتهم منهم أن الكعبة وطنه ومشواه لكن العوام الذين اعتقدوا أنه في السماء وأن استقراره على العرش ينمحق في حقهم هذا الإيهام على وجه لا يشكون فيه ، فلو قيل لهم : ما الذي دعا رسول الله ﷺ إلى إطلاق هذا اللفظ الموهم الخيل إلى السامع أن الكعبة مسكنه ؟ لبأدروا بجمعهم وقالوا: هذا إنما يومهم في حق الصبيان والحق أنما من تكرر على سمعه أن الله مستقر على عرشه فلا يشك عند سماع هذا اللفظ أنه ليس المزاد به أن البيت

مسكنه وماؤه بل يعلم على البديهة أن المراد بهذه الاضافة تشريف البيت أو معنى سواء غير ما وضع له لفظ البيت المضاف الى ربه وساكنته أليس كان اعتقاده أنه على العرش قرينة أفادته علما قطعيا بأنه ما أريد بكون الكعبة بيته أنه ماؤه وان هذا إنما يوهم في حق من لم يسبق الى هذه العقيدة؟ فكذلك رسول الله ﷺ خاطب بهذه الألفاظ جماعة سبقوا الى علم التقديس ونفى التشبيه وأنه منزّه عن الجسمية وعوارضها وكان ذلك قرينة قطعية مزيلة للايهام لا يبقى معه شك وان جاز أن يبقى لبعضهم تردد في تأويله وتعين المراد به من جملة ما يحتمله اللفظ ويليق بجلال الله تعالى *

(مثال ثان) اذا جرى لفقيه في كلامه لفظ الصورة بين يدي الصبي أو العاِمى فقال صورة هذه المسألة كذا وصورة الواقعة كذا ولقد صورت للمسألة صورة في غاية الحسن ربما توهم الصبي أو العاِمى الذي لا يفهم معنى المسألة ان المسألة شيء له صورة وفي تلك الصورة أنف وفم وعين على ما عرفه واشترعده أمان عرف حقيقة المسألة وانها عبارة عن علوم مرتبة ترتيبا مخصوصا فهل يتصور أن يفهم عينا وأنفا وفما كصورة الأجسام؟ هيأت بل يكفيه معرفته بأن المسألة منزّهة عن الجسمية وعوارضها فكذلك معرفة نفى الجسمية عن الآلهة وتقديسه عنها تكون قرينة في قلب كل مستمع مفهومة لمعنى الصورة في قوله: «خلق الله آدم على صورته» ويتعجب العارف بتقديسه عن الجسمية من يتوهم لله تعالى الصورة الجسمية كما يتعجب من يتوهم للمسألة صورة جسمانية *

(ومثال ثالث) اذا قال القائل بين يدي الصبي: بغداد في يد الخليفة ربما يتوهم أن بغداد بين أضرابعه وانها قد احتوى عليها براحتة كما يحتوى على حجره ومدره ، وكذلك كل عاِمى لم يفهم المراد بلفظ بغداد أمان علم أن بغداد عبارة عن بلدة كبيرة هل يتصور ان يخطر له ذلك أو توهم؟ وهل يتصور أن يعترض على

قائله ويقول له : لماذا قلت بغداد في يد الخليفة ؟ وهذا يؤهم خلاف الحق ويفضي إلى الجهل حتى يعتقدان بغداديين أصابعه بل يقال له : يا سليم القلب هذا انما يؤهم الجهل عند من لا يعرف حقيقة بغداد فأما من علمه في الضرورة يعلم أنه ما أر بد بهذه اليد العضو المشتغل على الكف والأصابع بل معنى آخر ولا يحتاج في فهمه إلى قرينة سوى هذه المعرفة ، فكذلك جميع الألفاظ الموهمة في الأخبار يكفي دفع إيهامها قرينة واحدة وهي معرفة الله وأنه ليس بجسم وليس من جنس الأجسام وهذا مما افتتح رسول الله ﷺ بيانه في أول بعثته قبل النطق بهذه الألفاظ *
 (مثال رابع) قال رسول الله ﷺ للنسائه : أطولكن يدا أسرعكن لحاقا في ، فكان بعض نسوته يتعرف الطول بالمساحة ووضع اليد على اليد حتى ذكر لهن أنه أراد بذلك السباحة في الجود دون الطول للعضو ، وكان رسول الله ﷺ ذكر هذه اللفظة مع قرينة أفهم بها ارادة الجود بالتعبير بطول اليد عنه فلما نقل اللفظ مجردا عن قرينته حصل الإيهام فهل كان لاحد ان يعترض على رسول الله ﷺ في إطلاقه لفظا جهل بعضهم معناه ؟ بما ذلك لأنه أطلق إطلاقا مفهما في حق الحاضرين مقرونا مثلاً بذكر السخاوة ، والناقل قد ينقل اللفظ كما سمعه ولا ينقل القرينة أو كان بحيث لا يمكن نقلها أو ظن انه لا حاجة إلى نقلها وان من يسمع يفهمه كما يفهمه هو لما سمعه فربما لا يشعران فهمه إنما كان بسبب القرينة فلذلك يقتصر على نقل اللفظ ، فيمثل هذه الأسباب بقيت الألفاظ مجردة عن قرائنها فقصرت عن التفهيم مع أن قرينة معرفة التقديس بمجرد ما كافية في نفي الإيهام وان كانت ربما لا تكفي (١) في تعيين المراد به ، فهذه الدقائق لا بد من التنبه لها *
 (مثال خامس) اذا قال القائل بين يدي الصبي ومن يقرب من درجته بمن لم يمارس الأحوال ولا عرف العادات في المجالسات : فلان دخل مجمعا وجلس
 (١) في النسخة الخطية «وان كان ربما لا يكفي»

فوق فلان ربما يتوهم السامع الجاهل الغي انه جلس على رأسه أو على مكان فوق رأسه ومن عرف العادات وعلم أن ما هو أقرب الى الصدر أعلى في الرتبة وان الفوق عبارة عن العلوي فهم منه انه جلس بجنبه لا فوق رأسه لكن جلس أقرب الى الصدر ، فالاعتراض على من خاطب بهذا الكلام أهل المعرفة بالعادات من حيث أنه بجهل الصبيان أو الأغبياء اعتراض باطل لا أصل له ، وأمثلة ذلك كثيرة فقد فهمت على القطع بهذه الأمثلة ان هذه الالفاظ الصريحة انقلبت مفهوماتها عن أوضاعها الصريحة بمجرد قرينة ورجعت تلك القرائن الى معارف سابقة ومقتزنة ، فكدلك هذه الظواهر الموهمة انقلبت عن الايهام بسبب تلك القرائن الكثيرة التي بعضها هي المعارف والواحدة منها معرفتهم انهم لم يؤمروا بعبادة الأصنام وان من عبد جسما فقد عبد صنما كان الجسم صغيرا أو كبيرا قبيحا أو جميلا سافلا أو عاليا على الأرض أو على العرش وكان نفى الجسمية ونفى لوازمها معلوما لكافهم على القطع [أو الضرورة] (١) . اعلام رسول الله ﷺ المبالغة في التنزيه بالقرآن العظيم وبقوله ليس كمثل شيء ، وسورة الاخلاص ، وقوله : (ولا تجعلوا لله أندادا) وبألفاظ كثيرة لا حصر لها مع قرائن قاطعة لا يمكن حكايتها وعلم ذلك علما لا ريب فيه وكان ذلك كافيا في تعريفهم استحالة يد هي عضو مركب من لحم وعظم وكذا في سائر الظواهر لأنها لا تندل الاعلى الجسمية وعوارضها لو اطلق على جسم وإذا اطلق على غير الجسم علم ضرورة انه ما أريد به ظاهره بل معنى آخر مما يجوز على الله تعالى ربما يتعين ذلك المعنى وربما لا يتعين فهذا مما يزيل الاشكال *

(فان قيل) : فلم يذكرها بالفاظ ناصة عليها ؟ بحيث لا يوهم ظاهرها جهلا ولا في حق العامي والصبي قلنا : لانه انما يكلم الناس بلغة العرب وليس في لغة

العرب الفاظ ناصعة على تلك المعاني فكيف يكون في اللغة لها نصوص وواضع اللغة لم يفهم تلك المعاني فكيف وضع لها النصوص بل هي معان أدركت بنور النبوة خاصة أو بنور العقل بعد طول البحث وذلك أيضا في بعض تلك الأمور لا في كلها، فلما لم يكن لها عبارات موضوعة كان استعارة الألفاظ من موضوعات اللغة ضرورة كل ناطق بتلك اللغة كما أنا لاستغنى عن أن نقول صورة هذه المسألة كذا وهي تخالف صورة المسألة الأخرى وهي مستعارة من الصورة الجسمية لكن واضح اللغة لما يضع له المسألة وخصوص ترتيبها اسماء ناصعا ما لأنهم يفهم المسألة أو فهم لكن لم يحضره أو حضرته لكن لم يضع لها ناصعا خاصا اعتمادا على إمكان الاستعارة أولاته علم أنه عاجز عن أن يضع لكل معنى لفظا خاصا ناصعا لأن المعاني غير متناهية العدد والموضوعات بالقطع يجب أن تنتهي فتبقى معاني لانهاية لها يجب أن يستعار اسمها من الموضوع فاكتمل بوضع البعض وسائر اللغات أشد قصورا من لغة العرب؛ فهذا أو أمثاله من الضرورة يدعو إلى الاستعارة لمن يتكلم بلغة قوم إذا لم يمكنه أن يخرج عن لغتهم كيف ونحن نجوز الاستعارة حيث لا ضرورة اعتمادا على القرائن فأنا لا نفرق بين أن يقول القائل: جلس زيد فوق عمرو وبين أن يقول جلس أقرب منه إلى الصدر وأن بغداد في ولاية الخليفة أو في يده إذا كان الكلام مع العقلاء وليس في الامكان حفظ الألفاظ عن أفهام الصبيان والجهال فالاشتغال بالاحتراز عن ذلك ركاكة في الكلام وسخافة في عقل وثقل في اللفظ، فإن قيل: فلم لم يكشف الغطاء عن المراد بطلاق لفظ الاله؟ ولم يقل: انه موجود وليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا متصل ولا منفصل ولا هو في مكان ولا هو في جهة بل الجهات كلها خالية عنه؟ فهذا هو الحق عند قوم والافصاح عنه كذلك كما أفصح عنه المتكلمون ممكن ولم يكن في عبارته عليه السلام قصور ولا في رغبته في كشفه الحق

فتور ولا في معرفته نقصان، قلنا : من رأى هذا حقيقة الحق اعتذر بان هذا لو ذكره لنفر الناس عن قبوله ولبادروا بالانكار وقالوا : هذا عين المحال ووقعوا في التعطيل ولاخير في المبالغة في تنزيهه ينتج التعطيل في حق الكافة الا الاقلين، وقد بعث رسول الله ﷺ داعيا للحق الى السعادة الآخرة رحمة للعالمين كيف ينطق بما فيه هلاك الاكثرين (١) بل أمر أن لا يكلم الناس الا على قدر عقولهم وقال ﷺ : (من حدث الناس بحديث لا يفهمونه كان فتنة على بعضهم) أولفظ هذا معناه .

فان قيل : ان كان في المبالغة في التنزيه خوف التعطيل (٢) بالاضافة الى البعض ففي استعماله الالفاظ الموهمة خوف التشبيه بالاضافة الى البعض قلنا : بينهما فرق من وجهين ، أحدهما أن ذلك يدعو الى التعطيل في حق الاكثرين وهذا يعود الى التشبيه في حق الاقلين وأهون الضررين أولى بالاحتمال وأعم الضررين أولى بالاجتناب ، والثاني أن علاج وهم التشبيه أسهل من علاج التعطيل اذ يكفي أن يقال مع هذه الظواهر : ليس كمثله شيء وأنه ليس بجسم ولا مثل الاجسام ، وأما اثبات موجود في الاعتقاد على ما ذكرناه من المبالغة في التنزيه شديد جدا بل لا يقبله واحد من الالف لاسما الامة الامة العربية فان قيل : فغجز الناس عن الفهم هل يمهّد عذرا الانبياء في أن ثبتوا في عقائدهم أموراً على خلاف ما هي عليها ليثبت في اعتقادهم أصل الألوهية حتى توهموا عندهم مثلاً ان الله مستقر على العرش . وانه في السماء . وانه فوقهم فوفاة المكان قلنا : معاذ الله أن

(١) صدق المصنف ونطق الحق - لا فاض فاه فان ما يقال لاهو فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا امام ولا خلف ولا داخل الخلق ولا خارجه ينفي ذاته المقدسة ويوقع في التعطيل وليت بعض من الف في هذا العصر اتبه ورجع في ذلك الى ما قاله المؤلف هنا (٢) في النسخة الخطية « والنسبة في التنزيه خوف الفتنة »

يظن ذلك أوتوهم بنى صادق أن يصف الله بغير ما هو متصف به وأن يلقى ذلك في اعتقاد الخلق فأنما تأثير قصور الخلق في أن يذكروا لهم ما يطيقون فهمه ومالا يفهمونه فيكف عنه فلا يفرقهم بل يمسك عنهم وإنما ينطق به مع من يطيقه ويفهمه ويحسن في ذلك علاج عجز الخلق وقصورهم ولا ضرورة في تفهيمهم خلاف الحق قصدًا لاسيما في صفات الله نعم به ضرورة في استعمال الألفاظ مستعارة ربما يغلط الأغبياء في فهمها وذلك لقصور اللغات وضرورة المحاورات ، فأما تفهيمهم خلاف الحق قصدًا إلى التججيل فحال سواء فرض فيه مصلحة أو لم تفرض *

فان قيل : قد جهل أهل التشبيه جهلا يستند إلى الفاظه وعلم أن الفاظه في الظواهر تفضي إلى جهلهم فهماء جاء بلفظ مجمل ملبس فرضى به لم يفرق الحال بين أن يكون مجرد اقصدته إلى التججيل وبين أن لا يقصد التججيل مهما حصل التججيل وهو عالم به وراض : قلنا لا نسلم إن جهل أهل التشبيه حصل بالفاظه بل بتقصيرهم في كسب معرفة التقديس وتقديمه على النظر في الألفاظ ولو حصلوا تلك المعرفة أولا وقدموها لما جهلوا كما أن من حصل علم التقديس لم يجهل عند سماعه صورة المسألة وإنما الواجب عليهم تحصيل هذا العلم . ثم مراجعة العلماء إذا شكوا في ذلك ، ثم كف النفس عن التأويل والزامها التقديس إذا رسم لهم العلماء فإذا لم يفعلوا جهلوا وعلم الشارع بأن الناس في طباعهم الكسل والتقصير والفضول بالخوض فيما ليس من شأنهم ليس رضاء بذلك ولا سعيًا في تحصيل الجهل لكنه رضا بقضاء الله وقدره في قسمته حيث قال : (وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين) وقال : (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة * ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟ * وما كان لنفس أن

تؤمن إلا باذن الله * ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم ﴿
فهذا هو القهر الإلهي في فطرة الخلق ولا قدرة للإنبياء في تغيير سنته التي
لا تبدل لها *

﴿ فصل ﴾ لعلك تقول : الكف عن السؤال والإسكاف عن الجواب
من أين يعني ؟ وقد شاع في البلاد هذه الاختلافات وظهرت التعصبات فكيف
سبيل الجواب إذا سئل عن هذه المسائل ؟

قلنا : الجواب ما قاله مالك رضي الله عنه في الاستواء إذا قال : الاستواء معلوم
الحديث فيذكر هذا الجواب في كل مسألة سأل عنها العوام لينحسم سبيل الفتنة *
فان قيل فإذا سئل عن الفوق (١) واليد والأصبع فم نجيب ؟ قلنا : الجواب
أن يقال : الحق فيه ما قاله الرسول ﷺ وقاله الله تعالى وقد صدق حيث قال :
(الرحمن على العرش استوى) فيعلم قطعاً أنه ما أراد الجلوس والاستقرار
الذي هو صفة الأجسام ولا ندري ما الذي أراد ولم نكلف معرفته وصدق
حيث قال : (وهو القاهر فوق عباده) وفوقية المكان محال فانه كان قبل
المكان فهو الآن كما كان وما أراد فلسنا نعرفه وليس علينا ولا عليك أيها
السائل معرفته ، فكذلك تقول : لا يجوز إثبات اليد والأصبع مطلقاً بل يجوز
النطق بما نطق به رسول الله ﷺ على الوجه الذي نطق به من غير زيادة
ونقصان ، وجمع وتفريق وتأويل وتفصيل كما سبق (٢) فنقول : صدق حيث
قال : (خمر طينة آدم بيده) وحيث قال : (قلب المؤمن بين أصبعين من

(١) في النسخة الخطية . « فإذا قال قائل ما قولكم في الفوق ؟ » (٢) أول
كلام المصنف رحمه الله يناقض آخره فكيف يتأتى نفى اليد والأصبع مع
النطق بما ورد وإثباته كما جاء إلا ان يعني المصنف بعدم جواز إثبات اليد وما شابهه
ذلك نفى اليد والأصبع المشابهين للخلق يؤخذ من هذا سابق كلامه ولا حقه تنبه

أصابع الرحمن) فتؤمن بذلك ولا تزيد ولا تنقص وننقله كما روى ونقطع
 بنفى العضو المركب من اللحم والعصب ، وإذا قيل : القرآن قديم أو مخلوق
 قلنا : هو غير مخلوق لقوله عليه السلام : (القرآن كلام الله غير مخلوق) فان قال :
 الحروف قديمة أم لا قلنا : الجواب في هذه المسئلة لم يذكرها الصحابة فالحوض
 فيها بدعة فلا يستل عنها فان ابتلى الانسان بهم في بلدة غلبت فيها الحشوية
 وكفروا من لا يقول بقدم الحروف فيقول المضطر الى الجواب : ان عنيت
 بالحروف نفس القرآن فالقرآن قديم وان أردت بها غير القرآن وصفات
 الله تعالى فما سوى الله وصفاته محدث ولا يزيد عليه لان تفهيم العوام حقيقة هذه
 المسئلة عسر جدا ، فان قالوا : قد قال النبي صلى الله عليه وسلم . ومن قرأ حرفا من القرآن
 فله كذا ، فائتت الحروف للقرآن ووصف القرآن بانه قديم غير مخلوق
 فلزم منه ان الحروف قديمة قلنا لا يزيد على ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أن
 القرآن غير مخلوق ، وهذه مسئلة وان كان للقرآن حروف هي مسئلة أخرى
 وأما ان الحروف قديمة فهي مسئلة ثالثة ولم نرد عليه فلا نقول به ولا نزيد
 على ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم ، فان زعموا أنه يلزم من المسلتين السابقتين هذه
 المسئلة قلنا هذا قياس وتفریع وقدينا أن لاسبيل الى القياس والتفریع بل
 يجب الاقتصار على ما ورد من غير تفریق وكذلك اذا قالوا عربية القرآن قديمة
 لانه قال : القرآن قديم وقال (أنزلناه قرآنا عربيا) فالعربي قديم فنقول اما
 أن القرآن عربى لحق اذ نطق به القرآن واما أن القرآن قديم لحق اذ نطق
 به الرسول صلى الله عليه وسلم ، واما ان عربية القرآن قديمة فهي مسئلة ثالثة لم يرد فيها
 أنها قديمة فلا يلزم القول بها فعلى هذا الوجه يلجم العوام والحشوية عن
 التصرف فيه ونذمهم عن القياس والقول باللوازم بل نزيد في التضييق على
 هذا ونقول اذا قال القرآن كلام الله غير مخلوق فهذا لا يرخص في أن يقول

القرآن قديم مالم يرد لفظ القديم اذ فرق بين غير المخلوق والقديم اذ يقال كلام فلان غير مخلوق أى غير موضوع ، وقديقال : المخلوق بمعنى المخلوق فلفظ غير مخلوق يتطرق اليه هذا ولا يتطرق الى لفظ القديم فيبينما فرق ونحن نعتقد قدم القرآن لا بمجرد هذا اللفظ ، فان هذا اللفظ لا ينبغي أن يحرف ويبدل ويغير ويصرف بل يلزم أن يعتقده انه حق بالمعنى الذى أرادوه ، وكل من وصف القرآن بأنه مخلوق من غير نقل نص فيه مقصود فقد ابدع وزاد وما ل عن مذهب السلف وحده .

(فصل ٢) فان قيل : من المسائل المعروفة قولهم : ان الايمان قديم فاذا سئلنا عنه فبم نجيب ؟ قلنا : ان ملكنا زمام الامر واستولينا على السائل منعناه عن هذا الكلام السخيف الذى لا جدوى له وقلنا : ان هذا بدعة وان كنا مغلوبين فى بلادهم فنحجب ونقول : ما الذى أردت بالايمان ؟ ان أردت شيئاً من معارف الخلق وصفاتهم فجميع صفات الخلق مخلوقة وان أردت شيئاً من القرآن أو من صفات الله تعالى فجميع صفات الله تعالى قديمة ، وان أردت ما ليس صفة للخلق ولا صفة الخالق فهو غير مفهوم ولا متصور وما لا يفهم ولا يتصور ذاته كيف يفهم حكمه فى القدم والحدوث ، والأصل زجر السائل والسكوت عن الجواب ؛ هذا صفو مقصود مذهب السلف ولا عدول عنه الا بضرورة وسبيل المضطر . ما ذكرنا ، فان وجدنا ذكراً مستقيماً لفهم الحقائق كشفنا الغطاء عن المسألة وخلصناه عن الاشكال فى القرآن وقلنا : اعلم أن كل شئ فله فى الوجود أربع مراتب . وجود فى الأعيان . وجود فى الأذهان . وجود فى اللسان . وجود فى البياض المكتوب عليه كالنار مثلاً فان لها وجوداً فى التنوير . وجوداً فى الخيال والذهن ، وأعنى هذا الوجود العلم بنفس النار وحقيقتها . ولها وجود فى اللسان وهى الكلمة الدالة عليه أعنى لفظ النار . ولها وجود فى البياض المكتوب (م ع - الجامع العوام)

عليه بالرقوم ، والاحراق صفة خاصة للنار كالقدم للقرآن ولكلام الله تعالى والمحرق من هذه الجملة التى فى التنوير دون الذى فى الأذهان وفى اللسان. وعلى البياض اذ لو كان المحرق فى البياض أو اللسان لاحترق ولكن لو قيل لنا : النار محرقة قلنا : نعم فان قيل لنا : كلمة النار محرقة قلنا : لا ، فان قيل : حروف النار محرقة قلنا : لا فان قيل : مرقوم هذه الحروف على البياض محرقة قلنا : لا فان قيل : المذكور بكلمة النار والمكتوب بكلمة النار محرق قلنا : نعم لان المذكور والمكتوب بهذه الكلمة ما فى التنوير وما فى التنوير محرق ، فكذلك القدم وصف كلام الله تعالى كالأحراق وصف النار وما يطلق عليه اسم القرآن وجوده على أربع مراتب. أولها وهى الأصل وجوده قائما بذات الله تعالى يضاهى وجود النار فى التنوير (والله المثل الأعلى) ولكن لا بد من هذه الأمثلة فى تفهيم العجزة ، والقدم وصف خاص لهذا الوجود ، والثانية وجوده العلوى فى أذهاننا عند التعلم قبل أن ننطق بلساننا. ثم وجوده فى لساننا بتقطيع أصواتنا : ثم وجوده فى الأوراق بالكتب فاذا سئلنا عما فى أذهاننا من علم القرآن قبل النطق به ؟ قلنا : علمنا صفتنا وهى مخلوقة لكن المعلوم به قديم كما أن علمنا بالنار وثبوت صورتها فى خيالنا غير محرق لكن المعلوم به محرق وان سئلنا عن صوتنا وحرارة لساننا ونطقنا قلنا : ذلك صفة لساننا فلساننا حادث وصفتة توجد بعده وما هو بعد الحادث حادث بالقطع لكن منطوقنا ومذكورنا ومقرونا وملتونا بهذه الأصوات الحادثة قديم كما أن ذكرنا حروف النار بلساننا كان المذكور بهذه الحروف محرقا وأصواتنا وتقطيع أصواتنا غير محرق إلا أن يقول قائل : حروف النار عبارة عن نفس النار قلنا : ان كان كذلك لحروف النار محرقة. وحروف القرآن ان كان عبارة عن نفس المقروء فى قديمته وكذلك المخطوط برقوم النار والمكتوب به محرق لان المكتوب

هو نفس النار أما الرقم الذى هو صورة النار غير محرق فانه فى الأوراق من غير احراق واحتراق فهذه أربع درجات فى الوجود تشبه على العوام ولا يمكنهم ادراك تفاصيلها وخاصة كل واحدة منهم فلذلك لا نخوض بهم فيها لاجلهمنا بحقيقة هذه الأمور وكنه تفاصيلها ان النار من حيث أنها فى التور توصف بانها محرقة، وخامدة ومشتعلة. ومن حيث أنها فى اللسان يوصف بانه عجمى وتركى وعربى وكثير الحروف وقليله وما فى التور لا ينقسم الى العجمى والتركى والعربى. وما فى اللسان لا يوصف بالخنود والاشتعال واذا كان مكتوبا على الياض يوصف بانه أحمر وأخضر وأسود وأنه بقلم المحقق أو الثلث أو الرقاع أو قلم النسخ وهو فى اللسان لا يمكن أن يوصف بذلك، واسم النار يطلق على ما فى التور وما فى القلب. وما فى اللسان. وما على القرطاس لكن باشتراك الأسم فاطلق على ما فى التور حقيقة وعلى ما فى الذهن من العلم لا بالحقيقة لكن بمعنى أنه صورة محكية للنار الحقيقى كما أن ما يرى فى المرأة يسمى انسانا ونارا لا بالحقيقة ولكن بمعنى أنها صورة محكية للنار الحقيقى والانسان، وما فى اللسان من الكلمة يسمى باسمه بمعنى ثالث وهو أنه دلالة على ما فى الذهن، وهذا يختلف بالاصطلاحات، والاول والثانى لاختلاف فيهما وما فى القرطاس يسمى نارا بمعنى رابع وهو أنها تقوم تدل بالاصطلاح على ما فى اللسان ومهما فهم اشتراك اسم القرآن والنار وكل شئ من هذه الأمور الأربعة فاذا ورد فى الخبر أن القرآن فى قلب العبد وأنه فى المصحف وأنه فى لسان القارئ وأنه صفة ذات الله صدق بالجميع وفهم معنى الجميع ولم يتناقض عند الأذكياء. وصدق بالجميع مع الأحاطة بحقيقة المراد، وهذه أمور جليلة دقيقة لا أجلى منها عند الفطن الذكى ولا أدق وأغمض منها عند البليد الغبى .
حق البليد أن يمنع من الخوض فيها ويقال له : قل القرآن غير مخلوق

واسكت ولا ترد عليه ولا تنقص ولا تفتش عنه ولا تبحث ، وأما الذكي فيروح عن غمة هذا الاشكال في لحظة ويوصي بأن لا يحدث العاى به حتى لا يكلفه ما ليس في طاقته ، وهكذا جميع موضع الاشكالات في الظواهر فيها حقائق جلية لا رباب البصائر ملتبسة على العميان من العوام فلا ينبغي أن يظن بأكابر السلف عجزهم عن معرفة هذه الحقيقة وأن لم يحرروا ألفاظها تحرير صنعة ولكنهم عرفوه وعرفوا عجز العوام فسكتوا عنهم وأسكتوهم وذلك عين الحق والصواب ، ولا عني بأكابر السلف إلا كابر من حيث الجاه والاشتهار ولكن من حيث الغوص على المعاني والاطلاع على الاسرار ، وعند هذا ربما قلب الأمر في حق العوام واعتقدوا في الأشهر أنه الأكبر ، وذلك سبب آخر من أسباب الضلال *

(فصل) فان قال قائل : العاى اذا منع من البحث والنظر لم يعرف الدليل ومن لم يعرف الدليل كان جاهلا بالمدلول وقد أمر الله تعالى كافة عباده بمعرفة أى بالايان به والتصديق بوجوده أولا بتقديسه عن سمات الحوادث ومشابهته غيره ثانيا وبوحدانيته ثالثا . وبصفاته من العلم والقدرة ونفوذا المشيئة وغيرها رابعا ، وهذه الامور ليست ضرورية فهي اذا مطلوبة وكل علم مطلوب فلا سبيل الى اقتناصه وتحصيله الا بشبكة الأدلة والنظر في الأدلة والتفطن لوجه دلالتها على المطلوب وكيفية اتاجها وذلك لا يتم الا بمعرفة شروط البراهين وكيفية ترتيب المقدمات واستنتاج النتائج وينجر ذلك شيئا فشيئا الى تمام علم البحث واستيفاء علم الكلام الى آخر النظر في المعقولات ، وكذلك يجب على العاى أن يصدق الرسول ﷺ في كل ما جاء به ، وصدقه ليس بضرورى بل هو بشر كسائر الخلق فلا بد من دليل يميزه عن غيره ممن تحدى بالنبوة كاذبا ولا يمكن ذلك الا بالنظر في المعجزة ومعرفة حقيقة المعجزة وشروطها الى آخر النظر في النبوات وهو لب علم الكلام *

قلنا : الواجب على الخلق الايمان بهذه الأمور ، و الايمان هو عبارة عن تصديق جازم لا ترد فيه ولا يشعر صاحبه بإمكان وقوع الخطأ فيه وهذا التصديق الجازم يحصل على ست مراتب *

﴿ الأولى ﴾ وهي أقصاها ما يحصل بالبرهان المستقصى المستوفى شروطه المحرر أصوله ومقدماته درجة درجة وكلية وكلية حتى لا يبقى مجال احتمال وتمكن التباس وذلك هو الغاية القصوى و ربما يتفق ذلك في كل عصر لو اُخذ أو اثنين ممن ينتهى الى تلك الرتبة وقد يخلو العصر عنه ولو كانت النجاة مقصورة على مثل تلك المعرفة لقلت النجاة و قل الناجون *

﴿ الثانية ﴾ أن يحصل بالأدلة الوهمية (١) الكلامية المبنية على أمور مسلبة مصدق بها لاشتهارها بين أكابر العلماء وشناعة انكارها و نفرة النفوس عن ابداء المراء فيها ، وهذا الجنس أيضا يفيد في بعض الأمور وفي حق بعض الناس تصديقا جازما بحيث لا يشعر صاحبه بإمكان خلافه أصلا .

﴿ الثالثة ﴾ أن يحصل التصديق بالأدلة الخطائية أعنى القدرة التي جرت العادة باستعمالها في المحاورات والمخاطبات الجارية في العادات وذلك يفيد في حق الأكثرين تصديقا يبا دى رأى وسابق الفهم أن لم يكن الباطن مشحونا بالتعصب وبرسوخ اعتقاد على خلاف مقتضى الدليل ولم يكن المستمع مشغوبا بتكلف الممارسة والتشكك ومتجعبا بتحديق المجادلين في العقائد أو أكثر أدلة القرآن من هذا الجنس ، فمن الدليل الظاهر المفيد للتصديق قولهم لا ينتظم تدبير المنزل بمذيرين فلو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، فكل قلب باقى على القطرة غير مشوش بممارسة المجادلين يسبق من هذا الدليل الى فهمه تصديق جازم بوحداية الخالق لكن لو شوشه مجادل وقال : لم يعد أن يكون العالمين إلهين يتوافقان على التدبير

ولا يختلفان فاسمعه هذا القدر يشوش عليه تصديقه ثم ربما يعسر حل هذا السؤال ودفعه في حق بعض الأفهام القاصرة فيستولى الشك ويتعذر الرفع وكذلك من الجلي ان من قدر على الخلق فهو على الاعادة أقدر كما قال : (قل يحببها الذي أنشأها أول مرة) فهذا لا يسمعه أحد من العوام ذكي أو غبي الا ويبادر الى التصديق ويقول : نعم ليست الاعادة بأعسر من الابتداء بل هي أهون، ويمكن أن يشوش عليه بسؤال ربما يعسر عليه فهم جوابه والدليل المستوفى هو الذي يفيد التصديق بعد تمام الاسئلة وجوابها بحيث لا يبقى للسؤال مجال والتصديق يحصل قبل ذلك *

(الرابعة) التصديق بمجرد السماع بمن حسن فيه الاعتقاد بسبب كثرة ثناء الخلق عليه فان من حسن اعتقاده في آية وأستاذه أو في رجل من الأفاضل المشهورين قد يخبره عن شيء كوت شخص أو قدوم غائب أو غيره فيسبق اليه اعتقاد جازم وتصديق بما أخبر عنه بحيث لا يبقى لغيره مجال في قلبه ومستنده حسن اعتقاده فيه فالمجرب بالصدق والورع والتقوى مثل الصديق رضي الله عنه اذا قال : قال رسول الله ﷺ : كذا فكم من مصدق به جزما وقابل له قبولاً مطلقاً لا مستند لقوله الاحسن اعتقاده فيه ؟ فثله اذا لقن العاى اعتقاداً وقال له : اعلم أن خالق العالم واحد وانه عالم قادر وانه بعث محمداً ﷺ رسولا بادر الى التصديق ولم يمازجه ريب ولا شك في قوله ، وكذلك اعتقاد الصبيان في آباءهم ومعلمهم فلا جرم يسمعون الاعتقادات ويصدقون بها ويستمرون عليها من غير حاجة الى دليل وحجة *

(الخامسة) التصديق به الذي يسبق اليه القلب عند سماع الشيء مع قرائن أحوال لا تفيد القطع عند المحقق ولكن يبقى في قلب العوام اعتقاد اجازما كما اذا سمع بالتواتر مرض رئيس البلد ثم ارتفع صراخ وعويل من داره ثم

يسمع من أحد غلمانه أنه قد مات اعتقد العamy جز ما أنه مات و بنى عليه تدبيره ولا يخطر بباله أن الغلام ربما قال ذلك عن أرجاف سمعه وأن الصراخ والعيول لعله عن غشية أو شدة مرض أو سبب آخر لكن هذه خواطر بعيدة لا تخطر للعوام فتطبع في قلوبهم الاعتقادات الجازمة ، وكم من أعراني نظر إلى أسارير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى حسن كلامه ولطف شمائله وأخلاقه فآمن به وصدقته جز ما لم يخالجه ريب من غير أن يطالب بمعجزة يقيمها ويذكر وجه دلالتها؟

(السادسة) أن يسمع القول فيناسب طبعه وأخلاقه فيأدر إلى التصديق لمجرد موافقته لطبعه لا من حسن اعتقاد في قائله ولا من قرينة تشهده لكن لمناسبة ما في طباعه فالخريص على موت عدوه وقتله وعزله يصدق جميع ذلك بأدنى أرجاف ويستمر على اعتقاده جازما ولو أخبر بذلك في حق صديقه أو بشيء يخالف شهرته وهواه توقف فيه أو أباه كل الآباء ، وهذه أضعف التصديقات وأدنى الدرجات لأن مما قبله استند إلى دليل ما وإن كان ضعيفا من قرينة أو حسن اعتقاد في المخبر أو نوع من ذلك وهي إمارات يظنها العamy أدلة فتعمل في حقه عمل الأدلة ، فإذا عرفت مراتب التصديق فاعلم أن مستند إيمان العوام هذه الأسباب وأعلى الدرجات في حقه أدلة القرآن وما يجري مجراه مما يحرك القلب إلى التصديق ولا ينبغي أن يجاوز بالعamy إلى ما وراء أدلة القرآن وما في معناه من الجليات المسكنة للقلوب المستجرة لها إلى الطمأنينة والتصديق وما وراء ذلك ليس على قدر طاقته ، وأكثر الناس آمنوا في الصبا وكان سبب تصديقهم مجرد التقليد للآباء والمعلمين لحسن ظنهم بهم وكثرة ثنائهم على أنفسهم وثناء غيرهم عليهم وتثديدهم التكثير بين أيديهم على مخالفتهم وحكايات أنواع النكال النازل بمن لا يعتقد اعتقادهم . وقولهم إن فلانا اليهودي في قبره مسخ كلبا وفلان الزاني

انقلب خنزيرا وحكايات منامات وأحوال من هذا الجنس تنغرس في نفوس الصبيان النفرة عنه والميل الى ضده حتى ينزع الشك بالكلية عن قلبه ، فالتعلم في الصغر كالنقش في الحجر ثم يقع نشؤه عليه ولا يزال يؤثر كذلك في نفسه فاذا بلغ استمر على اعتقاده الجازم وتصديقه المحكم الذي لا يتخالجه فيه ريب ، ولذلك ترى أولاد النصرارى والروافض والمجوس والمسلمين كلهم لا يبلغون الاعلى عقائد آبائهم واعتقاداتهم في الباطل والحق جازمة لوقطعو الاريا بالاريا لما رجعوا عنها وهم قط لم يسمعوا عليه دليلا لاحتقيقها ولا رسميا ، وكذا ترى العبيد والاماء يسبون من المشرك ولا يعرفون الاسلام فاذا وقعوا في أسر المسلمين وصحبوهم مدة ورأوا ميلهم الى الاسلام مالوا معهم واعتقدوا اعتقادهم وتحلقوا باخلاقتهم كل ذلك لمجرد التقليد والتشبيه بالتابعين ، والطباع مجبولة على التشبيه لاسيما طباع الصبيان وأهل الشباب ، فهذا يعرف أن التصديق الجازم غير موقوف على البحث وتحريр الأدلة .

(فصل) لعلك تقول : لأنك حصول التصديق الجازم في قلوب العوام بهذه الأسباب ولكن ليس ذلك من المعرفة في شيء وقد كلف الناس المعرفة الحقيقية دون اعتقاد هو من جنس الجهل الذي لا يتميز فيه الباطل عن الحق .

فالجواب أن هذا غلط ممن ذهب اليه بل سعادة الخلق في أن يعتقدوا الشيء على ما هو عليه اعتقاد اجازما لتنتقش قلوبهم بالصورة الموافقة لحقيقة الحق حتى اذا ماتوا وانكشف لهم الغطاء فشا هدوا الامور على ما اعتقدوها لم يقتضوها ولم يحترقوا بنار الخزي والخجلة ولا بنار جهنم ثانيا وصورة الحق اذا انتقش بها قلبه فلا نظر الى السبب المفيد له أهو دليل حقيقى أو رسمى أو اقناعى أو هو قبول بحسن الاعتقاد في قائله أو قبول لمجرد التقليد من غير سبب ؟ فليس المطلوب الدليل المفيد بل الفائدة وهى حقيقة الحق على ما هى عليه فمن اعتقد حقيقة الحق

في الله وفي صفاته . وكتبه . ورسله . واليوم الآخر على ما هو عليه فهو سعيد وإن لم يكن ذلك بدليل محرر كلامي ، ولم يكلف الله عباده الا ذلك وذلك معلوم على القطع بجملة أخبار متواترة من رسول الله ﷺ في موارد الأعراب عليه وعرضه الايمان عليهم وقبولهم ذلك وانصرفهم الى رعاية الابل والمواشي من غير تكليفهم اياهم التفكير في المعجزة ووجه دلالة . والتفكر في حدوث العالم واثبات الصانع وفي أدلة الوجدانية ، وسائر الصفات بل الأكثر من اجلاف العرب لو كفوا ذلك لم يفهموه ولم يدركوه بعد طول المدة بل كان الواحد منهم يحلفه ويقول : والله آله أرسلك رسولا فيقول : والله الله أرسلني رسولا وكان يصدقه يمينه وينصرف ويقول الآخر اذا قدم عليه ونظر اليه : والله ما هذا وجه كذاب وأمثال ذلك مما لا يحصى بل كان يسلم في غزوة واحدة في عصره وغصراً أصحابه آلاف لا يفهم الا كثرون منهم أدلة الكلام ومن كان يفهمه يحتاج الى أن يترك صناعته ويختلف الى معلم مدة مديدة ولم ينقل قط شيء من ذلك فعلم علماء ضروريا أن الله تعالى لم يكلف الخلق الا الايمان والتصديق الجازم بما قاله كيف ما حصل التصديق ، نعم لا ينكر أن للعارف درجة على المقلد ولكن المقلد في الحق مؤمن كما أن العارف مؤمن ، فان قلت : فمميز المقلدين نفسه وبين اليهودى المقلد ؟ قلنا : المقلد لا يعرف التقليد ولا يعرف أنه مقلد بل يعتقد في نفسه أنه محق عارف ولا يشك في معتقده ولا يحتاج مع نفسه الى التمييز لقطعه بان خصمه مبطل وهو محق ولعله أيضا يستظهر بقرائن وأدلة ظاهرة وان كانت غير قوية يرى نفسه خصوصا بها وميزا بسببها عن خصومه ، فان كان اليهودى يعتقد في نفسه مثل ذلك فلا يشوش ذلك على المحق اعتقاده كما أن العارف الناظر يزعم أنه يميز نفسه عن اليهودى بالدليل واليهودى المتكلم الناظر أيضا يزعم أنه يميز عنه بالدليل ودعواه

ذلك لا يشكك الناظر العارف وكذلك لا يشكك المقلد القاطع ويكفيه في الايمان أن لا يشكك في اعتقاده معارضة المبطل كلامه بكلامه فهل رأيت عاميا قط قد اغتم وحزن من حيث يعسر عليه الفرق بين تقليده وتقليد اليهودي؟ هل لا يخطر ذلك ببال العوام وأن خطر ببالهم وشوفهوا به ضحكوا من قائله وقالوا : ما هذا الهذيان وكان به بين الحق والباطل مساواة حتى يحتاج الى الفرق فارق تبيننا أنه على الباطل وأنى على الحق وأنا متيقن لذلك غير شك فيه فكيف أطلب الفرق حيث يكون الفرق معلوما قطعا من غير طلب ؟ فهذه حالة المقلدين الموقنين وهذا اشكال لا يقع لليهودى المبطل لقطعه مذهب مع نفسه فكيف يقع للمسلم المقلد الذى وافق اعتقاده ما هو الحق عند الله تعالى ؟ فظهر بهذا على القطع ان اعتقاداتهم جازمة وان الشرع لم يكافهم الا ذلك * فان قيل : فاذا فرضنا عاميا مجادلا لحواليس يقلد وليس يقنعه أدلة القرآن ، ولا الآقاويل الجلية المعرفة السابقة (١) الى الافهام فاذا تصنع به؟ قلنا : هذا حريص مال طبعه عن صحة الفطرة وسلامة الخلقة الاصلية فينظر في شمائله فان وجدنا اللجاج والجدل غالبا على طبعه لم نجادله وطهرنا وجه الأرض منه ان كان يجاحدنا في أصل من أصول الايمان وان توسمنا فيه بالفراسة مخائل الرشد والقبول ان جاوزنا به من الكلام الظاهر الى توفيق في الأدلة عاجلناه بما قدرنا عليه من ذلك وداوينا به بالجدال المر والبرهان الحلو ، وبالجمله فنجتهد أن نجادله بالاحسن كما أمر الله تعالى ورخصتنا في القدر من المداواة لا تدل على فتح باب الكلام مع الكافة فان الادوية تستعمل في حق المرضى وهم الاقلون وما يعالج به المريض بحكم الضرورة يجب أن يوفى عنه الصحيح . والفطرة الصحيحة الاصلية معدة لقبول الايمان دون المجادلة وتحرير حقائق الأدلة ، وليس الضرر في

استعمال الدواء مع الأصحاء بأقل من الضرر في إهمال المداواة مع المرضى فليوضع كل شيء موضعه كما أمر الله تعالى نبيه ﷺ حيث قال : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) فالمدعو بالحكمة إلى الحق قوم . وبالموعظة الحسنة قوم آخرون ، وبالمجادلة الحسنة قوم آخرون على ما فصلنا أفعالهم في كتاب القسطاس المستقيم فلا نطول بإعادته *

تمت الرسالة

تم بعون الله وحسن توفيقه طبع هذه الرسالة المباركة الموسومة - الجلام العوام عن علم الكلام - لخاتمة دهره ومحقق عصره الإمام العلامة حجة الاسلام أبي حامد الغزالي وذلك في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٥١ هـ في إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها (محمد منير الدمشقي) وفقه الله لما يحب ويرضى آمين

فهرس رسالة الجام العوام عن علم الكلام

- ٢ مقدمة الناشر وفيها بيان سبب نشر هذه الرسالة الميمونة
- ٤ خطبة المؤلف وفيها سبب تأليفه هذه الرسالة
- ٥ الباب الأول في شرح اعتقاد السلف والخلف في المتشابه وفيه أن مذهب السلف هو الحق الذي لا مراة فيه عند أهل البصائر
- ٦ اعتقاد كافة السلف وجوب سبع وظائف وبيانها مفصلة
- ٦ الوظيفة الأولى التقديس وفيها بيان اليد والاصبع الواردين في السنة باحسن بيان وأوثقه
- ٧ مثال ذكر فيه الحديث أن الله خلق آدم على صورته، ورأيت ربى في أحسن صورة وبيان ذلك بأوضح بيان
- ٨ مثال آخر في مسألة نزول الله الوارد في الحديث إلى سماء الدنيا وشرحه بما يزيل كل شبهة تقوم في الذهن
- ٩ مثال آخر في البحث في لفظ الفوق ونحوه وشرحه شرحا وافيا لكل واحد
- ٩ الوظيفة الثانية الايمان والتصديق بأن هذه الألفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته وهو بحث جليل جدا
- ١١ الوظيفة الثالثة الاعتراف بالعجز وجوبه على من لم يمكن أن يقف على كنه هذه المعاني وحقيقتها
- ١٢ الوظيفة الرابعة واجب العوام السكوت عن السؤال لأنهم متعرضون لما لا يطيقون في هذه الأخبار والمسائل حمله
- ١٣ الوظيفة الخامسة وجوب الامساك عن التصرف في الألفاظ الواردة في هذه الأخبار من ستة أوجه

١٣ الوجه الأول التفسير وهو تبديل اللفظ بلفظ أخرى يقوم مقامها في العربية وهو بحث نفيس

١٤ الثاني بيان الاصبع واستعمالاته في اللغة العربية وبيان الفرق فيه بين اللغة الفارسية والعربية

١٤ الثالث وفيه بحث لفظ العين من هذه الجهة أيضا

١٥ التأويل والبحث فيه للعامى والعارف وهو بحث جليل تحت عنوان التصريف الثاني

٢٤ التصريف الثالث وفيه البحث في تأويل استوى على العرش وهل يجوز أو يمنع من ذلك

٢٤ التصريف الرابع وفيه البحث في لفظ اليد من هذه الجهة التي في التصريف الثالث

٢٤ التصريف وذكر فيه أن بعضهم صنف كتابا ورسم في كل عضو بابا فقال مثلا باب في إثبات الرأس للبارى ونحو ذلك والتشنيع عليه وعلى أمثاله

٢٥ التصريف السادس التفريق بين المجتمعات ذكر فيه أنه يجب فهم الآية مجتمعة بدون تفريق بعضها وقطعه عن باقي أجزائها

٢٦ الوظيفة السادسة في وجوب كف الباطن عن التفكير في هذه الأمور وهو بحث نافع جدا

٣١ الوظيفة السابعة الواجب على العامى التسليم لأهل المعرفة

٣٣ الباب الثاني في إقامة البرهان الكلى على أن الحق مذهب السلف وعليه برهانان عقلى وسعوى أما العقلى فكللى وتفضيلى أما الكلى فيكشف

بأصول أربعة سابقا المصنف رحمه الله مفصلة وهو بحث مفيد ينبغي مراجعته

٣٣ الأصل الأول ٣٣ الأصل الثاني ٣٣ الأصل الثالث ٣٤ الأصل الرابع

٣٥ البرهان الثانى التفصيلى فى اثبات أن الحق مذهب السلف بأمر عقلى

٣٦ البرهان السمعى على أن الحق مذهب السلف وفيه أن ماعداه بدعة وهى

مذمومة وضلالة وهى بحث جليل

٣٧ ايراد على هذا البرهان المتقدم والاجابة عنه

٣٨ الباب الثالث فى فصول متفرقة وأبواب نافعة من هذا الفن وهى بحث قيم

٤٠ جواب ايراد وأمثلة ضربها المصنف فى الجواب

٤٠ مثال أول ٤١ مثال ثانى ٤١ مثال ثالث ٤٢ مثال رابع

٤٢ مثال خامس

٤٧ فصل لعلك تقول الكف عن السؤال والامساك عن الجواب من اين يغنى

وقد شاع فى البلاد هذه الاختلافات وظهرت التعصبات فكيف الجواب

لذا سئل عن هذه المسائل وفيه الاجابة القيمة عن هذه الشبه

٤٩ فصل فى ايراد أن الايمان قديم والجواب عنه ويان أن لكل شىء فى

الوجود أربع مراتب وذكرها مفصلة وضرب المثل لها بما يكشف الغطاء

٥٢ فصل فى أن العامى اذا منع من البحث والنظر لم يعرف الدليل فيترتب على

ذلك أمور لا تنبغى والجواب عن ذلك

٥٣ التصديق الجازم يحصل على ست مراتب ويانها مفصلة

٥٦ فصل فى اشكال ايراد على أن حصول التصديق الجازم فى قلوب العوام

ليس من المعرفة فى شىء وجواب ذلك

بعض اسماء الكتّاب المطبوعة في ادارة الطباعة المنيرية

- ١ عمدة القارى شرح صحيح البخارى للعيني جزء ٢٥
- ٢ هداية السارى مقدمة صحيح البخارى للعسقلانى ٢
- ٣ احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام املاء العلامة تقي الدين بن دقيق العيد وعليه تعليقات واسعة مفيدة بقلم صاحب ادارة الطباعة المنيرية جزء ٤
- ٤ شرح الأربعين النووية للحافظ تقي الدين بن دقيق العيد
- ٥ شرح كتاب الايمان من صحيح البخارى للامام العلامة محي الدين النووى
- ٦ نيل الاوطار شرح متقى الاخبار للامام الشوكانى جزء ٩ وهو مطبوع على ورق جيد وحروف نفية وعليه تعليقات نفيسة
- ٧ الترغيب والترهيب من الحديث للحافظ المنذرى ومعه الترغيب والترهيب من القرآن الحكيم لصاحب ادارة الطباعة المنيرية محمد منير الدمشقى وهو مطبوع على ورق صقيل وحروف حديثة ومرقم الاحاديث جزء ٤ وعليه تعليقات نفيسة ومعه مقدمة بين فيها الاغلاط الواقعة فى النسخة الاخرى المطبوعة بمصر
- ٨ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله لحافظ المغرب الامام أبى عمر بن عبد البر الأندلسى جزء ٢
- ٩ الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم للامام المجتهد محمد بن ابراهيم الوزير البغدادى جزء ٢
- ١٠ الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار للامام الحافظ أبى بكر الحازمى
- ١١ صحيح البخارى مشكلا بالشكل الكامل طبع على ورق ممتاز جدا ورقته احاديثه وفصل كل حديث عن أخيه وقابل على عدة نسخ فجاء فيه زيادات كثيرة ونبه على ذلك وفسرت الكلمات اللغوية الواقعة فيه فبرز على هيئة يسر بها الناظر والقارى فيه وجعل ثمنه زهيدا جدا حسب ما كسى من العناية

- التي لا توجد عند عوام باعة الكتب جزء ٩
- ١٢ مختصر شعب الایمان مع تعليقات واسعة عليه بقلم صاحب الادارة وهو تحت الطبع ان شاء الله تعالى
- ١٣ مفتاح اللجنة في الاحتجاج بالسنة للعلامة السيوطي
- ١٤ سبل السلام شرح بلوغ المرام للامير الصنعاني جزء ٤ طبع على ورق جيد وحروف نفية وتصحيح ممتاز
- ١٥ تذكرة الموضوعات للعلامة الفتني
- ١٦ تفسير روح المعاني للعلامة الألوسي جزء ٣٠
- ١٧ تفسير سورة النور للامام ابن تيمية
- ١٨ تفسير سورة المائدة لابن قيم الجوزية
- ١٩ تفسير جزء تبارك للألوسي
- ٢ تفسير جزء عم للألوسي
- ٢١ ارشاد الراغبين في الكشف عن آي القرآن المبين لمحمد منير الدمشقي وهو وضع غريب في باب سهل على طلابه
- ٢٢ كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد للامام محمد بن عبد الوهاب التجدي وعليه تعليقات مفيدة لصاحب ادارة الطباعة المنيرية
- ٢٣ الأصول الثلاث ومنها شروط الصلاة وواجباتها وأركانها والقواعد الأربعة لشيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب وعليها تعليقات نفيسة لصاحب الادارة ومشكلة بالشكل الكامل
- ٢٤ تجريد التوحيد المفيد للامام المقرئ مؤرخ مصر وعليه تعليقات يحتاج اليها المطالع بقلم محمد منير الدمشقي
- ٢٥ ذم الموسوسين والتحذير من الوسوسة للامام العلامة ابن قدامة المقدسي صاحب كتاب المغني في فقه الحنابلة

تطلب هذه الكتب وغيرها من

إدارة الطباعة المنيرية

غذاء الالباب شرح منظومة الآداب للسفاريني جزء ٢

لسان العرب الجزء الاول

الاصول الثلاث في بيان الاسلام والايمان والاحسان

كشف الشبهات في التوحيد لابن عبد الوهاب

كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد «»

كشف الشبهات شرح حديث الحلال بين والحرام بين للشوكاني

مقدمة ابن خلدون

تاريخ الخلفاء امراء المؤمنين للسيوطي

مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة

الخشوع في الصلاة لابن رجب الحافظ

شرح الفقه الاكبر لابي حنيفة

الرسالة القشيرية في التصوف

فضل علم السلف على الخلف

موضوعات الكبرى لملا على القاري في الحديث

مفردات غريب القرآن للراغب

الباعث على انكار البدع والحوادث لابي شهامة

تفسير سورة العصر للشيخ محمد عبده

« « « الفاتحة « « «

تفسير المعودتين لابن قيم الجوزية

Bibliotheca Alexandrina



0405208

